

۴۹۹

۵-۱

ای

بازرسی شد
۴۶ - ۲۷

السلام
عنه
والله اعلم
بما فيه
من الخير
والبر

حاشیه جدید درانی

مجلس

المجلد الحادي عشر

در بیان
اصول
الطبیعه



۳۵۴

الحاشیه
الجديدة
الدرانية



حاشیه لغیاث الدین منصور علی
الشرح الجدید للتجريد مقبها ردا علی
المحقق الدواني بعد حاشيته
الموسومة بتجريد العواشي
انظر كشف الطوبى للحاج خليفه
طبع كطنبوله في اواخر سنة ۱۲۵۳
باب ان عند الكلام على التجريد
والذريعة التي فيها ما ذكره الطبرانی
ج ۳ ص ۳۵۲ رقم ۱۲۷۷



فاسم الراجح

۵۴۴۱

بازرسی شد ۱۷۸۱	کتاب حاشیه شرح الجواهر التجريد
	مؤلف غیاث الدین منصور
	موضوع
	حاشیه جدید درانی



بازرسی شد
۴۶ - ۳۷

السلام
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

حاشیه جدید
مقدمه

الحمد لله
الحمد لله

الحمد لله
الحمد لله

الحمد لله
الحمد لله



حاشیه لغیاث الدین منصور علی
الشرح الجدید للبحریدر قیاسها رد اعلی
المحقق الدوائی بعد حاشیه
الموسومة بتجرید الخواص
الطیبه کشف الطیول للمیاج خلیفه
طبع مطبوعه دار الفکر
تألیف آقا میرزا محمد علی
تألیف آقا میرزا محمد علی

۵۴۴۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب حاشیه شرح الجدید للبحریدر

مؤلف غیاث الدین منصور

موضوع

شماره ثبت کتاب ۲۷۱۲

شماره ۴۲۹۲۵

۱۹۹۹

بازرسی شد

۱۳۸۱

حاشیه جدید دوائی

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25

٧٦ - ٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

التم هذا الصراط المستقيم وخبنا عز الابل الذییم وصل علیک المذنبین
 العظیم المبعوث لاقامة الدين القويم وعلا الواصل المبعوث بنجيات النعم
 فانك كنيت في سالف الزمان حاشا لغيره الجدي للتيج فلما تداو
 وقتا ومما الحسن بنصر بعض اهل البلد عن العصية والحجة فتصيرة
 الاشجار واخرى لا يراد اشبهات والمناقشات المستند على المشاكسات
 والجدال فتوجهنا الى دعوتها وفتحنا فيها راسيل سمينها بتجريدات القول
 وتشييد الخواصر وهي شليقة من الطلاب ووايزة من ايد الاصحى وتداول
 الكلام فيها من الجادين مرارا وفتح المصاومة فيها اطوارا ثم بعد مدة
 وقع لي مرض عاقرني الاشتغال بشي من الاشغال فاضطررت الى ارقا القيل والقال
 فاستأنف تلك الكلمات واعاد تلك الشبهات ورجع الى اول كلامي مكررا
 مشاكسة وامر اراط من ان لا ينار بعد ذلك احد فيها ياله ويد زهره
 وقابني محار القضا والقدر واشبهها من شر ذمة من الهج الشعوب جميعا
 بالمواسيد العرفية والتقوى يعقوبة فودوا بها فاطمهم واصنعوا

مستغفر

بها

بما كراهم وليت اني بينه جدي وان كان شتم على العباد من كبره سائما من شيماته
 المكاره وكراهم المعاد فان لم يرد على ان جميع الكلمات المشتبه القديمة وقرون من
 تلك الشبهات المتفرقة والفراسيق كمنحط طرقة فاضل الشب وابرزه
 في معرض الاعتباط ومهمات مهمات ان يلج الجار في سم الخياط فها انتمضت فيه
 الفرائض وانقضت بعض الانعاش ساني اصحابه انقضت لايته الخوي واغاة
 الصدور ورفق الخواصر فربما ياربها الناظرين ورفق الخواصر فربما ياربها
 طرقت الطلسم بالقامر من فطنت اولابا في الزمان في ملاحظه امثال هذه
 الكلمات الضعيفة اضعف الاوقات الشريفة وانتهى ذلك لا يتخفى في ذم
 العقول النخيفة لا سيما وقد حوت مادة بعض الناس ان لا يرضوا الا بالانه
 يكون كلامهم آخر الكلام وجعلوا ذلك قصدا للمطالع والمرام لكن لما ذكرنا الخوي
 ففرغت فيه صارا في بعض الاوقات العطلة البطالة تشبها للنفس ورفقا
 للسان والمقالة ولعل اهل الخطاية يجد عند ملاحظه كلام ذلك المعترف وجها
 اخر في الخلط لم انقض لها واهتمها فليعلم على احد الاصل ان لا يرايت
 الخطيب اهل من تلك الوقوع مما هو اسم منها فلم تقتف اليها واما لا احررت
 من توسيع دائرة التقابل في الامور الخيرية وكرويت المشاكسة عليها واما لا في
 تركتها لظهورها محذور الاذان على ان لا ادر العصية من الخطا والسيان
 فانها محيولة في فطرة الانسان وارجوا ان الله ان لا يوافقه في بعض
 الاوقات فذلك فاني التوفيق في يقع الطالعين وصياتهم في التورط
 في الشبهات المضل والادام الملة وعمره كمنه سجا مشكورا وعلماء مودا

وانه في الموقوت وميله ارتقا التحقق في الحاشية قبل ان يرد بعينه لما بينا
 متعدها انما في التوقف في محبوسه بزيادة الكرم في الجدة وفي قطر لانه في التفتير
 اذا اضيف في عين الاول فهو الثاني الكبر هو ان يفتقد الزيادة في جميع
 ما عداها مما اضيف اليه والثاني ان يفتقد الزيادة على جميع ما عداها مطلقا
 لا على جميع ما عداها مما اضيف اليه وهو المفعول الاول يجوز ان يفتقد بالمقدور منه
 المتعدون في المعنى الثاني واما فعل التفتير في الزيادة في الجدة فلم يرد وقط
 اقول ان مراده بالزيادة في الجدة الزيادة بوجه وما ذلك في معنى الثاني المعين
 الى صلين في الاضافه وكيف لا وهو جاز في المعين وفي ضمة التفتير وان
 لم يستعمل الاضافه كما اذا استعمل في الامام وفيه من ذلك انه لو اخرج الزيادة
 في جميع الوجوه فمعناه لا يتحقق في احد او يخبر في فرد ذكره لانه في جميع المتعد
 وكيف يتصور له ان في مكانه معنى فعل التفتير مع قطع النظر عن الاضافه معنى
 ثالث للمعين الى صلين في الاضافه فسطا او رديا بعض القاهرين منه
 ان قوله وذلك ليس معنى ثالث غير سلا او في كلا المعين بغير الزيادة في الجدة
 الفعل فكما ان الضارب يدل على انه للوجه بالضرب لانه الموصوف وتقسم
 منه كذلك الضارب يدل على الموصوف بزيادة الضرب لانه الموصوف
 بزيادة قسم من العالم لا يدل على انما اصله في العين انما هو التفتير لا يصير
 في معنى فعل رايد في الامر الا اذا كان عليه من هذا المعنى فلهذا لا يفر منه بزيادة
 فلا يفر في كونه رايد في قسم من معناه ولا يكون رايد في معناه واما الوجود
 في نفسه لا يكون رايدا في ماله لا يكون رايدا في قسم منه فيكون معنى ثالث

اللفظ

لا محالة وذلك لما عرفت من ان ذلك يتحقق للمعنى الضيف بطريق استعماله كان
 معناه ان كان في انما للضيف انما في الاضافه وتوهم ان يفتقد آخر للضيف
 مثل ان يقول احد من العلم فثبت له العلم في الجدة فيكون عليه ان معناه آخر
 للعلم وذلك مما لا يفوه يحصل في المعنى وصورت البراءة في قول المعنى
 بالمعنى في المثالين او انما في معنى ثالث للاضافه وكما في قوله انما في الجدة
 وفي كلام الاستاذ العلامة قدس سره ما يندر في ما وجهه به حيث قال انما في
 في محبوسه بزيادة الكرم في الجدة ولم يذكر المفضل عليه في الجدة معناه
 بان ذلك تعميم في وجهه بزيادة الكرم لا تعميم في المفضل عليه ولم يتعرض لذكر
 المفضل عليه المعلوم التعيين احد من الافاضة لعدم تعلقه بغيره فانه ما ذكره
 تناول المعتقد صحيح في كلا المعينين ولا يتعين الذي كما توهمه الشارح بانما
 المعنى الاول في العلم ووجب المطلقا واما في الثاني فانه تقدير الموصوف
 مفردا باسم الجمع كالقوم والرهط او فردا مستوعفا كالحاجج به فذكره
 وقد حله الشارح في تعميم المفضل عليه وذلك او رديا في معنى ثالث وما توهمه
 المتعبر من ان المعنى الضيف الزيادة في اصل الفعل لا قسم منه ساقط لانه كما ان العلم
 من شمله العلم في الجدة فالعلم في انما في العلم في الجدة سواء كان رايدا
 في العلم في الجدة سواء كان رايدا في مطلق العلم في الوجه الذي اجتزاه القائل او في
 فرد من الزيادة في المشتق منه انما في ان يكون في الوجه الاول والوجه الثاني
 وقد نظر في الحاجة على انما في الفعل مفاد المكرة والمكره بما يدل على الفرق والمنتهى
 قبل ان لا يقول انما في الفعل مفاد المكرة انما في مفاد المكرة التي لا تتوهم

المستند

في هذا لك في غير هذا لا يتبين من الطبيعة لا الفرد ولا المتعدد والفرق
 اذا كانت مع التنوين كما تحقق في موضوعه انه اراد ان يفاد الكثرة والتنوين
 معاف ذلك ثم وفي الميزان ليس لك ولا ينتم ذلك فله اذ في خبره بالسيب
 الكثر في قوله الكثرة انما يدل على الفرد المنتشر في ان اراد الكثرة في التنوين في مسلم
 انه اراد الكثرة مع التنوين لكل لا في هذا في الفعل ذلك القول قد عرف النسخة
 اسم الجنس مما علق على خبره على سائر ما يشبهه في قسمه الى اسمين واسم غير
 وارادوا بالعين لا يقوم بنفسه بل بالمعنى لا يقوم بنفسه وقسموا كل منهما الى اسم غير
 الصفه الى اسم موصوفه ودخلوا الاسم في الصفه في الايمان باسمه وفرد
 وفي الكفاية وهو الصفه في الايمان بركب جالس ومنه في خبره ومضمون
 قال ابن الجوزي في شرحه الفصل بعد الترتيب في التقييم نقل من سيبويه علم
 لا جناس موضوعها الحقيقة المعقولة المتحدة في الزمن فاذا قلت راي
 اسامه فكانت قلت راي هذا النوع الذي في شانه كيت وكيت وانما تحقق
 ان يكون في الزمن فاذا اطلق على الواحد في الوجود فاما ارادوا الحقيقة المعقولة
 في الزمن في جميع اطلاقها على الواحد المعقول وجود الحقيقة وجب اعتبار
 موضوعه والفرق بين اسد واسامه انه اسم موضوع لو احدثه اتحاد الجنس
 في اصله واما اطلقت اسامه على واحد فاما اردت الحقيقة باعتبار
 الوجود في الاعتبار فيها لا باعتبار اصل الوضع والمقدرة في اسامه باعتبار
 اصل وضعه لا يخفى ان مقتضى هذا الكلام ان اسم الجنس مطلقا موضوع للفرد
 المنتشر كما يفصح في التعريف المذكور في الوقت فيقسم الى المصادر وغيره لكن

اجزاء

اجزاء كما هو في علم المصادر المعاني التنوين كالحرفي ويرجع موضوع الحقيقة في هذا
 وهو معروف واحد لا فرق بينهما الا بالاشارة الى حضورها في المعرف في المنكر
 والظاهرة لا فرق بين المصادر المعاني التنوين وبين غيرها اذ انما هي على
 وقد مر مع ذلك قد مر ايجاز اطلاقها على الفرد المنتشر في قول الاستاذ
 قدس سره في شرحه الفصل كما يجوز ان يعمد الى المعرف اذا اراد به الفرد المنتشر
 معاملة المنكر كما هو المشهور في خبره في خبر ذلك فمثل ذلك المصدر في قول ان اراد
 الفرد المنتشر في المصدر وطلعا على ان الاتفاق في قول ان لا يتم ان يمد لول
 الفعل هو الفرد المنتشر ضرورة ان العلم هو الادراك لا يتم من غير الفعل هو
 الجاهل لا فرد من بل هو جازم ان الفرد لا يقصد في المصدر الا اذا كان هو المشهور
 ذكره في خبره في قول احسن العلم كماله في خبره في قول ان لا يتم في قول ان لا يتم
 الفعل مفاد الكثرة الغير المنسوبة مفادها هو الحقيقة في حيث من كان نعمت واسمها في هذا
 لما نص عليه الا انه كمال الحقيقة في حيث يصدق على الفرد فاذا تحقق الزيادة في الفرد
 تحقق الزيادة في الحقيقة في الجاهل في الفرد من الحقيقة باعتبار الوجود في الزيادة
 في حقيقة الفعل لا يتم ان يكون على الوجه المذكور في العلم منه وفي الزيادة في فرد من كيف
 وصحة السعيد والجمع يدانه عما ذكرنا كما هو مما يدل على صحة ما ذكرناه صحة السعيد
 خاص كما يقول زيد اعلم من عرف الطلب وعرف اعلم منه في الفاعل ولو كان معناه الزيادة
 في مطلق العلم يصح العبد لكان قولك زيد اعلم من مستلزم لانه لا يكون
 عمر واعلم منه في خبره في العلم فلا يصح تفصيل عمر وعلمه في علم الفاعل وانما هو صديق العلم
 العقيد الزام لصق العقيد بدونه المطلق في ما يريد ان يربطه في علمه في الجاهل

ومرفوع الظاهر على انما يتحقق بين الاطراف بين الاطراف والاطراف المتساوية
 ثم ان ذلك التماثل لا يخرج في جميع الصور كما اذا علم انه زيد افضل من بعض العلم
 فيكون دون العلم بخصوصية ذلك البعض في علم افضل منه في بعض احوال كذا
 وما ذكره من قوله وان سلم انه معناه الزيادة في قسم مع الفعل وان لم يتغير
 احد فاما انهم اذ قسم مطلقا معناه ان يتعين كانه فلا يتحقق في انه الزايد فيه
 لا بد ان يكون من اقسام المعنى لا يكون للمعنى مع زيادة فلا يتصل فيه من كونه زائدا
 في احد اقسام المعنى فيكون من اقسام مطلقا وحكما كما ذكره وانما الزيادة
 في قسم معين كالعلم كانه لا يقع الا في قسم الكلام فيتمثل في الصورة
 كاصل كلامه وقوله وان لم يتغير في قسمه بل يتغير في اقسامه المعنى مع زيادة
 ايضا فانه الزيادة بوجه اخر قسم ما اعلم من ان كونه على الوجه المذكور من كونه الزايد
 موصوفاً بمثل ما يكونه لا ينقص مع زيادة او على ان كونه موصوفاً بالزيادة في قسم
 من اقسام ما كان غير زائد اعليه في قسم آخر كما في مثال الطب والصيد
 والصيد في ان الصنف موصوفه لهذا المعنى والاعلم في العجب ان لم يتحقق ذلك مع
 ظهوره في ما اوردناه من ان كونه في فرض بان في ذلك اشعارا به لولم يتصور الزيادة
 بقوله في الجدل لعل الكلام على الزيادة في جميع الوجوه ليس كذلك اذ لا كرم يدل
 على زيادة الكرم ولما ان كذا الزيادة في جميع الوجوه فلا دلالة عليه بوجه
 ولست ادري من ان هذه الاشعار في فرض ان لولم يتصور ليرى انهم
 انه كذا الزيادة في الحكم في جميع الوجوه وفي لا يظهر صدق على التعدد بل
 ربما توهم انهم انهم في وادعوا عدم تحققه فانه لعل في الاية رجحانا على الاخر

قيل

من وجه فلا يظهر ان قصده في تعميم الصلوة بحيث تشمل جميعهم ولا على المال المستعروض
 في ذلك اصداهم قبل اختلاف المسكون في افضلية بعض الصحابة على بعض فذهب
 اهل السنة الى ان الباكر افضلهم واليتسوا ذلك بوجوده المذكورة في موضعها
 وهو على اثبات ذلك انه غير من الصحابة ليس افضلية ومنعوا اطلاق الفصل
 على غيرهم وذهب السبعون الى ان علي عليه السلام افضلهم واشبهوا ذلك بالعلم
 من الدليل وبنوا على اثبات ذلك ان غيره من الصحابة ليس افضلية ومنعوا
 اطلاق الفصل على اربعة الصحابة غيره واستمر هذا الخلاف بينهما وكل من
 الطائفتين على ما عارفونه بالتحقيق المعرف فلو كان مع الصنف ما طنه
 هذا القول لصح ان يكون كل واحد منهما افضل من الآخر فلم يستمر هذا الخلاف
 والبناء والمنس وكيف يجوز ان يكون معناه ذلك ولم يثبت به احد من هذه
 الجماعات الكثيرة وبغير الخلاف والبناء والمنس كذا لو تبين الطائفتين قربا
 من ثمانية سنة وايضا لو كان معناه ذلك فليس سائلا انما انك اعلم
 لصح ان يجاب بطلانها والعارف بالثبوت ان لا يثبت في عدم جواز هذا الجواب
 فبين ان هذا ليس بما طنه واضاره على ذلك اول دليل على انه دليل
 اقول الزيادة كجدة في مقدم صيغة المقصود هو الزيادة في مدلول الفعل
 كما عرفت في مدلول الفعل هو الفرق المتشرفا في تحقق الزيادة في فردنه
 فانه تحقق الزيادة في مدلول الفعل والياس في ذلك على الادب الاربعين
 واغرب منه استدلاله ما بخلاف المستمر من العارفين افضلية اني يكون على
 ما فاتهم انما اختلفوا في افضلية من حيث الثواب كما هو في كتب العقيدة

لا والافضل للمع الذي تومعه ولا سكره احد من اهل السنة رجحانه على عليه السلام
 على ان يكون في كثير من الفضائل على غيره فبعد الافضل ما يحسن المذكورة يدل على
 ما ذكرنا في حجة انه لا فهو على انه لا تومعه الصبي الزيادة توجب لا ينافي في التطبيق
 على ما يكون الزيادة فيه اصل الفعل كما ذكره الزيادة بوجه ما علم ان يكون بوجه
 دونه ووجه الوجه المذكور فلو فرضنا انه اختل في الرجحانه في اصل الفضيلة
 على الوجه الذي حجبنا به يدل على انه غير الصبي ذلك بل يجوز ان يكون مع الصبي
 اعم وكونه خاف في ذلك القسم لمعروفه ليعرف ولد على عليه السلام كيف
 في التطبيق السنة وهم اعلام الاسلام معتقدون بعمود الانام على جميع الفضائل
 التي على عليه السلام حاصلة لا يكره مع زيادة فانه في ذلك مع كونه اقرب على
 هؤلاء الاعلام امر الجاهل قد عرف على حاله لا يخفى على ذوي الانام في من الترتيب
 في الافضل على الوجه المذكور لكنه لا يدل على كونه مع الصبي ذلك بل
 في يكون الترتيب في قسم من قسم المعنى فانه الزيادة بوجه ما علم انه يكون
 على الوجه المذكور او فخره وان يكون ذلك بانفعاله لواله من احد المعنى
 الصبي لا يشتمل على الوجه يكون معناه الزيادة بوجه دونه ووجه فلعلة تومعه ان
 مع كل ما ذكركم وهذا هم بعد جده انهم في المبدأ انهم في المبدأ انهم في المبدأ
 اطلاق الافضل على غيره في اعتقاده بالموافقة في اشبهه ولا ينبغي ان يطلق
 الافضل مطلقا فيهم انهم في المبدأ اطلاق الافضل مطلقا لكنه لا يدل على انه
 معناه ذلك بل كما كان منهم في المبدأ اطلاق الابهام المفضل على الوجه
 الذي هو حجة معتقدتهم ولد كذا في المبدأ احد من بعد اطلاقه على الغير

البعيد

البعيد في المبدأ انهم انضافا للطائفتين في الافضل من حيث الثواب ولو كان
 كذلك لما منع اهل السند اطلاق الافضل على عليه السلام بل ينبغي حجة
 انهم في اطلاق الافضل من حيث الثواب عليه وكذا الشيخ لهما في
 اطلاق الافضل ولا استقام الاستدلال على الافضل بما لا يكون موصيا
 للثواب كالشجاعة والقرب في الرسول في كل من سيد لوسيه فالجواب في
 الافضل مطلقا في انهم ان الشيخ لما استدلوا بانهم على علم واضح
 واقرب في الرسول صلى الله عليه وسلم اجاب اهل السنة بانهم لا يكونون ثوابا
 وهو في فضل حقوق جميع ما ذكره في الافضل معناه الزيادة في الثواب بغيره
 لا رغبته كما حسب هذا القول لئلا انهم في الافضل انهم في الثواب لا يكون
 ان يكون كل منها اكثر ثوابا به وجه في تقديره انهم في الصبي الزيادة في
 قسم في الاول الفعل مثل اذا كان لا صبي ماسق الكثرة ولا في الطبقة العليا
 في الجاهل انهم في الافضل في الاخر فلا ينبغي اطلاق الافضل لهذا
 المعنى اقول كونه مع الافضل ما ذكره مصرح به في كتب العقائد فانكاره في
 عدم تتبع العقائد في المبدأ انهم في الطائفتين معناه اطلاق الافضل فيهم
 كان على الغير بل انما ينبغي اطلاقه على بلغه الذي هو مشترك فيهم في قسم في
 المبدأ هو في الصبي كما سبق وليس سئل انهم في المبدأ اطلاق الافضل
 فيهم ان يكون لا يهاجم المعنى الذي بوجه فانه في المبدأ في المبدأ في المبدأ
 مع صحة المعنى انهم في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
 في اطلاق الصلوة على غير الانبياء مع كونهم في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ

ليزعموا كما صنعوا اطلاق المحدث على القرآن القطعي امر ازاء قولهم حدوث
 النفس ولا ثم انه مثل الشيئ في القرب في الرسول غروب التواب فقد ورد
 في الخبر انه لا بد من شيئ في التوبة وان طاعة التوبة انما تكون في بعض
 الايام اجزاء من زمان وعدا بان زمان فليس سمي انما لا يوجد التواب فيجز
 انه يكون استدلنا بما يحكم الخلاف على الاضيق في حيث مجموع الفقهاء
 وهو قسم في القول لا في الية على انه منفي للصيغة او يكون هذا الاستدلال
 فطاعة بعض الشيئ ثم قوله لم لا يجوز ان يكون منها التوبة بانها الاخر في
 واد كونه التوبة في بيان لا يجزئ في قولنا لا في التوبة انما وقع في هذا القسم
 وهو الزيادة في التواب في حيث المجموع لا في زيادة التواب في وجه كما ذكرنا
 ثم قيل لا يجوز انما انما سئل ان ذلك لا يعلم انما انما يجب ان كان
 منها اعلم في الاخر في وجه ولا يكثر ذلك عارف باللسان وانما لم يكن
 الجواب بغيرها ما نوسا لانه يوم انما المراد ترجيحها في ثبات وامراره
 على الاطلاق في ثبات مثل في الاغراض في علوم في طلبه واما قوله وامراره
 على ذلك في ما يشيخ في عكسه على شئ في علم في عكسه وضع البحث
 وتكليف ثم قيل واما قوله وما يدل على ما ذكرنا صحة التقيد بقسم خاص
 فانه لا بد بالتقيد بقسم خاص ان يكون التفصيل في الطاعة لا في العلم
 المطلق ولا غيره لما توهمه العبارة اذا كان في قوله ولا يزعم في صدق
 ذلك صدق التفصيل في العلم كطلق الجواز ان يكون زيد اطلب في علمه
 ويكون غير واعلم منه ولا ثم انه الاعلم في الطب بهذا المعنى مطلق مقيد

اللطيف

كبير

مرددة

مرددة انما بمعنى الطبيب وانما اراد به التفصيل بحسب العلم العلم وانما الزيادة
 في الطب فلا يصدق ذلك الا اذا كان زيد في العلم بالعلم والطب زيدا على
 ما يصدق حينئذ انما اعلم منه كما يصدق عليه اعلم منه الطب ولا يزعم صدق
 المقيد به وان المطلق اقل طاهر لانه لا بد من الشئ الاول ولا يصدق
 في الشئ الثاني انما اعلم في الطب بل العبارة اللاحقة انما يقال هو اعلم منه
 الطب او للطب او نحو ذلك لا في الطب او الطب بهذا التقيد ليس كما
 بينهما والرجحان في الحقيقة في انكار الرجحان وهو في ذلك الامر العلم الا ان
 استعماله مجازي في قولنا زيد اعلم من فلان في كذا كذا في كذا في كذا في كذا
 لا يخفى على القائل ولا يقتضيه ذلك ان يكون اعلم في الطب بمعنى الطبيب كقيد
 والشكوت بينهما في المعنى بحسب الجاهل والتفصيل بين لا يكثر الا في غير التفات
 بين الانسان والحيوان فيناط بحسب الاجمال والتفصيل ولا غيره بقوله ولا
 غيره بما توهمه العبارة اذ هذا المعنى مخرج العبارة لا على ما توهمه وحده على
 على الجواز في ضرورة في قرينة ومنع كونه العلم مطلقا والاعلم
 في الطب مقيد مع انه مدعى في انه في الصيغة ما ذكره ليس المنه وطبعه في
 بعد مضى المقيد في غير هو مادة المطردة فانه لا يصدق كلامه في كذا
 وان لم يكن منقصة ذلك ثم انه هذا الباويل لا يجوز في جميع الصور كما اذا
 علم انه زيد اريد في بعض العلوم في علمه ولم يعلم خصوصية ذلك العلم
 وعلمه اعلم منه في بعض اخر لذلك ثم على تقدير الثاني لا يصدق انه زيد
 اعلم منه في الطب وعلمه اعلم منه في الفقه او الفقه في هذا الشئ ان

زيد العلم والعز وزيدي الطيب ولا يتاقي طرف ثم قل ذلك اذا لم يكن
 ما زيد وليس له ذلك خبر زيد عليه بالعلمين حمل كلامه على انه يكون
 زيدا في العلم والعز وقل ذلك خبر لا يلزم انه يكون كانهما متصفا بالعلوم
 التي لا يخلو بل يكفي ان يكون جميع علومه وانما من نوع آخر زايد على جميع
 علوم الآخر فلا يمكن ذلك في كلا الطرفين اذ فيمكن جميع علوم
 زيد ازيد من جميع علوم عمرو وجميع علوم زيد من جميع علوم زيد هذا
 خلف فظهر انه لا يتحقق في الصورة المذكورة ثم نقل عن بعض الفقهاء
 ان اذا كان الفضل شخصا واحدا كان يقال على اكرم اجابته دل الكلام على
 زياده كونه على جميع من عداه من مجبوره واذا كان اشخيا صا كان يقال الذين
 هم اكرم اجابته دل الكلام على زياده كونه على جميع من عداه من مجبوره ولو
 كان اشخيا صا كان يقال الذين هم اكرم اجابته دل الكلام على زياده كونه
 من افراد الاله على جميع من عداه من مجبوره بل على جميع من عدا الاله من مجبوره
 وهو بعض من عداه من مجبوره وليقد الرأيه بقوله في الجمل للمدلالة
 على التفصيل هنا ليس مقبولا الى جميع من عدا الفضل ما اضيف اليه
 بل مقبولا الى بعضه وافرض عليه بانه من عداه كونه الفضل في قوله الذين
 هم اكرم اجابته محمول واحد افراد الاله ومن غيرهم اذا فظهر انه الفضل
 في المثال الثاني هو الاله مطلقا فانه القصد الى تفصيل الاله على جميع من عدا
 الاله من مجبوره مع قطع النظر عن ان كل فرد من افراد الاله ما اذا كان يقال في خبر
 افضل العرب وتظهر ذلك قوله من الناس معاذة كعادان النسيب

والفقه

والفقه خبرا فيم الحجة بغيره فيم الاسلام فيكون منصف الاله فضلا على جميع
 عداه من مجبوره بل انصف الاله الى تفصيل كل واحد واحد افراد الاله خبر يكون
 التفصيل على بعض من عداه الفضل ما اضيف اليه فانه الحكم بتفصيل
 على جماعة اخرى لا يستلزم الحكم بتفصيل كل واحد واحد افراد الاله على الثاني
 اقول قد اوردت عليه انه الظاهر خلاف ما ذكره فانه الجواب عن ذلك
 في خبر افضل العرب انه كل واحد منهم افضل من غيره من حيث انه من نفس الاله
 ليس في خبرهم كقول الاسد في احاديثهم ولو كان معناه ما ذكره لم يكن كذلك وكذا
 من قوله صلى الله عليه واله وسلم الناس معاذة كعادان في فاما ورد
 صفي شان محرم ابن ابي جمل حيث اسلم وصار من كبار الصحابة فادوم
 دفع الطعن عنه وددع بالزيف ولو كان المراد ما ذكره لم يكن فيه لادفع طعن
 كونه الجاهل من حيث المجيء افضل من غيره من لا يقصر فضيلة واحد واحد
 كما عرفت به وكذا قوله صلى الله عليه واله افضل من الذين يبعين معناه كل واحد واحد
 منهم افضل من غيره من حيث كونه صفي بانه لا شك في صحة هذا المعنى
 ولا يجوز ان يتعبر منه بهذا اللفظ وهذا من غير ان منفا والصينه الزيادة
 في اشق منه بوجه من الوجوه فلا يلزم بتفصيل الفضل على الوجه المستحيل
 كما حسب مود الله نقل عنه هذا الكلام وهذا الجوابان من الذين يبعين
 حكم بانه المراد من تفصيل المجيء تفصيل كل واحد واحد منهم على من عداه الجاهل
 ما اضيف اليه على ان ايراد الجاهل بصفة المجيء يدل على ضرب من كل واحد منهم
 كما لا يخفى ولو صرح بالانصاف كانه ما ذكره هذا الفضل قايما او منتهى يكون

هو تفضيل صنف من الاصناف لا على جميع من هذا الصنف مطلقا
 بل على جميع هذا الصنف لا صنف من تفضيل القيل كلامه ما قال ان تفضيل
 وقوله ان القيل لم اكرم اجابه بكل واحد واحد منهم فربما لم يفرق بينهم
 هذا القسم قد شرط ان يكون المضاف من هذا الصنف الذي لم يفرق
 كل واحد من الال في هذه الا اجابه ذلك مستند لتفضيل المفضل
 على الفاضل فاعتد بالان تفضيل في المثال المذكور مضاف الال في المثال
 فزان كل فرد في اولاده ما اذا يقال قريش افضل العرب ويظهر ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم الناس معادن في حكمه ضيف الال بفضل
 بل جميع من سواه لم يفرق بل مضاف الى تفضيل كل واحد من افراد الال
 فربما يكون التفضيل على كل بعض من هذا المفضل ما انصف اليه ولا خلاف
 ان الحكم بتفضيل صنف على صنف لا يستلزم الحكم بتفضيل كل واحد من
 اولاد الال على الآخر كما ذكره ثانيا وفرط التيسر ليقول اورد على عبارة
 الاول على هذه العبارة منى واجاب بما سيوف عليه من اول
 انما يستقيم قول بل غير مستقيم لو ثبت انه يجب الزيادة على جميع من هذا
 المفضل ما اضيف اليه وكلام هذا الفاضل وزاد انما هو في ذلك كما لا يخفى
 ثم انه هذا الفاضل انما ذكره لئلا كان المفضل اشبه هذا الكلام على زيادة
 كل واحد من تلك الجاهة على جميع من هذا الصنف المجاهة منيف اليه
 افضل وما ذكره من ان البعض هو تفضيل الصنف لا على كل واحد من الال
 باصلا او كونه المفضل الضيف الى شخص وكلامه على تقدير انه يكون

المفضل

المفضل هو لا شخص ولا يتخى ان يقال اذا كان التفضيل هو لا شخص كونه المفضل
 هو الصنف كما لا يخفى في اللفظ الجاه فربما قال الذي اورد به في من ان يكون
 التفضيل هو الصنف لا الصنف فربما واحد من الجاه الام لا يمكن على
 الاصناف فيكون كل صنف فردا للمفضل وهو يعود الكلام الفاضل
 بهما ثم قال صاحب المفضل وفي بحث اما اولاهما يكون الشخص من قريش
 وان كان فبذلك ليس فبذلك يعدل جميع التفضيل ترجيح تفضيل من له
 هو التفضيل على جميع من هذا الصنف فاما قطعنا الى الصنف في المثال
 افضل من كونه بل من قريش فربما من هذا الكلام فربما تفضيل من
 ولا ثانيا فربما قوله لو كان من هذا ما ذكره لم يكن كذلك فربما او التفضيل
 يجري بين الاشخاص يجري بين الاصناف من حيث انها اصناف في المكان
 القريش من الكلام بها الصنف فربما تفضيل الصنف وفضل قريش
 من هذا الصنف فانفس ذلك حكموا بغير كفاية فربما هذا الصنف واما
 ثانيا فربما قوله ولو كان المراد ذكره لم يكن فيه مرجح له عن غيره او الشخص
 كما يوجب تفضيل نفسه كذلك يوجب تفضيل صنفه وكلامه ثانيا
 والمقالة لم لا سكت فربما في المثالين وانما في جواز ان يعبر عنه بهذا اللفظ مسلم
 انما يصدق به المعنى في مواقع الاستعمال حل في تفضيل الصنف من حيث
 انه صنف ليجوز الحكم فبذلك حكموا بانهم فربما الصنف من المراد
 لا بل على كل واحد من اولاد الصنف بل على كل واحد من افراد الصنف فربما
 من ذلك القسم او لم لا سكت فربما في المثالين وانما في جواز ان يعبر عنه بهذا اللفظ مسلم

لم يكن من قرين من تلك الحجة فانه لا يوفقنا الى ان يكون العقل العلم
المتوسط في الاشارة افضل من الكافي الى ان العقل ليس من حيث العلم
والنوع لا يماز كون الكافي العقل من حيث العلم ولا محذور فيه
وما ذكره من ان يكون من الصيغة هو الزيادة من جميع الوجوه او من اصل
العقل على ما نجد وهو صادقة على الظاهر وليس الكلام الا في من العلم
ان لم يكن فيض الصف فيقدر للوجود ما لم يكن في ذلك مع لو كان
وكان في العقل بفيض الصف كالا في رغبته الجارية بل كان
في ذلك كوجع بغير مجاراة في حاله البزائير في بعض لطائفه فانه
يقض الصف مع للفر بفيض من حيث كونه من الصف الفاعل بناء على
ان الغالب بقاء بعض تلك القضايل المتباعدة في الفرد كماله النفس
ومعاهدة والصدق والسيوة الى غير ذلك فانه كان قد تختلف الحال عند
المتوال في بعض الأفراد ولو فرض العلم يختلف جميع تلك القضايل في فرد واحد
الانساب الى الصف الكريم فانه نفس تلك الانساب ايضا بعد تفرقة
الرفق والدم في الحقيقة بفيض نفسه وهو الانساب واما امر الاخرين
الحديث مثل ذلك لا يكثر الامعان ولا ثم انه الفرض من الكتاب بقاء نصف
بل العرف من بقاء النوع كيف لو كان العرف من الكتاب بقاء الصف لم يحيد
التنازع بين الانساب المتخالفة ولا ثم انه لا يحد في هذا المعنى من واضع
استقار فانه الزيادة بوجه اعلم ما ذكره في الزيادة بوجه اخر وجه
فيصدق في المواضع بأسرها وبمعين الغلبة في الزيادة من جميع الوجوه

قالوا اذ اول القرية على انك راود من ولا تراعي في واما الحكم في اصل الضميمة ثم لا تم
 انك راود هذا الحكم العقول عند ما فوته الحكم السليم اثبات معرلة الاضافات
 ان الحكم على ما قيل انما هو معقولة محذوفة فاذ كان احد الجائز مقصد
 غيره الذي ليس من تلك الجائز كما ذكره لم يكن الزيادة على جميع غيره لا مستثنا
 بعض من غيره وغيره من الجائز ولا على جميع غيره من غير اليه وهو
 جاف في الزم المحذوف لكونه غير منها يعلم ان الزيادة بوجه الزم في الحكم
 مقصودا على الوجه الصحيح وانما كانت في الحكم الموضوع او الحكم
 الموضوع انما يكون زائدا في اصل الحكم كما هو في العرض فيكون كل واحد
 منهما قاصدا ومقصودا على الوجه الصحيح المستعمل في الحكم انما يكون زائدا على
 غيره انما هو في الحكم كما اعتبره الحكم في الحكم اثبات معرلة في الحكم ما يورد
 ما ذكرناه في غير الضميمة في الزيادة بوجه الزم في الحكم كما هو في العرض فيكون كل واحد
 والشهد في الزيادة في الحكم انما هو في العرض في الحكم انما يكون زائدا على
 الحكم ما يورد في الحكم انما هو في العرض في الحكم انما يكون زائدا على
 في الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على
 في الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على
 في الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على
 في الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على الحكم انما يكون زائدا على

وبارك من ان لا ياتي كبريتها او لا يستقيم ان يقال الزيادة كبريتها افضل من الاخر
 لما قيل ان الابدان في العزلة وبقيتها في كل واحد منها فقولنا تعالى هي كبريتها
 شامل للجميع فلو لم يكن كل واحد منها كبريتها لافرد ذلك لغيره لان
 يكون كبريتها ليس بأكبر قلت اجاب المصنف في ان القرآن من وجوه
 احدها كذا وكذا وانما ياتي كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها
 يكون الشئان كل واحد منهما افضل من الاخرين ووجهه عبارة فعمل ان
 ما ذكرناه من الحق الذي لا يكره الاجابة بل فانه الشئان كبريتها كبريتها
 والشئان كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها
 العلم ولم يقل احد خلافا وقد عرفت ان ما شئنا من حضرت الاستاذ وناطقة
 المراد ما ذكرنا في حق الله تعالى والاشياء وانما تعلم ان الله تعالى المتكبر المتبارك
 عند الاطلاق على كونه مضافا ما ذكره لا يبدو في علمه من ان اللفظ قد قيل
 منه عند الاطلاق فسمي من ان وجوده في الوجود والشيء في الوجود الاطلاق
 الوجود والتجارب مع ان معناه العلم ثم لا يذهب عليك الا ما ذكره الاستاذ
 قدس سره هو ان المراد من هذه الزيادة في الحق كونه ما لا يستقيم ذلك كونه
 الصيغة موضوعا لزيادة في الوجود وقد ثبت جواز الازالة كما صرح الشيخان
 فلا يراى قطعا من احد جدا ولا وجها لاصلا لما كان المطلب الاعلى
 اقول كما ان شرف العلم اما بترفع موضوعه او بحال غايته او بكونه بربا
 كذلك رجحان سبيل العلم الواحد بعضها على بعض وذلك كما لا يشك
 في غايته ادنى ورايه فلا حاجة الى ما قيل في تصور ذلك بان يكون لبعض

المبطل

المبطل من ان لا ياتي كبريتها او لا يستقيم ان يقال الزيادة كبريتها افضل من الاخر
 ما قيل ان الابدان في العزلة وبقيتها في كل واحد منها فقولنا تعالى هي كبريتها
 شامل للجميع فلو لم يكن كل واحد منها كبريتها لافرد ذلك لغيره لان
 يكون كبريتها ليس بأكبر قلت اجاب المصنف في ان القرآن من وجوه
 احدها كذا وكذا وانما ياتي كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها
 يكون الشئان كل واحد منهما افضل من الاخرين ووجهه عبارة فعمل ان
 ما ذكرناه من الحق الذي لا يكره الاجابة بل فانه الشئان كبريتها كبريتها
 والشئان كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها كبريتها
 العلم ولم يقل احد خلافا وقد عرفت ان ما شئنا من حضرت الاستاذ وناطقة
 المراد ما ذكرنا في حق الله تعالى والاشياء وانما تعلم ان الله تعالى المتكبر المتبارك
 عند الاطلاق على كونه مضافا ما ذكره لا يبدو في علمه من ان اللفظ قد قيل
 منه عند الاطلاق فسمي من ان وجوده في الوجود والشيء في الوجود الاطلاق
 الوجود والتجارب مع ان معناه العلم ثم لا يذهب عليك الا ما ذكره الاستاذ
 قدس سره هو ان المراد من هذه الزيادة في الحق كونه ما لا يستقيم ذلك كونه
 الصيغة موضوعا لزيادة في الوجود وقد ثبت جواز الازالة كما صرح الشيخان
 فلا يراى قطعا من احد جدا ولا وجها لاصلا لما كان المطلب الاعلى
 اقول كما ان شرف العلم اما بترفع موضوعه او بحال غايته او بكونه بربا
 كذلك رجحان سبيل العلم الواحد بعضها على بعض وذلك كما لا يشك
 في غايته ادنى ورايه فلا حاجة الى ما قيل في تصور ذلك بان يكون لبعض

فترى في غير ذلك ما يقع في العرف والقياس لا سيما في ما يقع في العرف
 ولو لم يكن له ذلك لكانت أسماؤه لا كما ذكره في قوله توفيقه ذلك
 أحد احتجوا إلى ما يعرفه من أن المشرق كذا ثم أرادوا أن لا يكون ذلك
 من كل واحد من المشرق أو الاثنين كما في الظاهر مما عده من أحوالها لم يرد
 غير العلم والحيوة والقدرة وإنما لم يترك من الوحي والحيوة
 لم يرد من المورثة لها ليست مشتركة بين واحد وأحد في الجبروت
 كونه العبدية مشتركة بين الاثنين في القوة فيخلق إلى ما يشاء من أحوال
 المشرق من الاثنين في القوة فيخلق إلى ما يشاء من أحوال
 العرف من أحوال الاثنين في القوة فيخلق إلى ما يشاء من أحوال
 ذكره المصنف في الكتاب ثم عده في ستة فاقول في قوله ما ذكره
 من العلم ونفسه في كتابه في ذكره في ستة فاقول في قوله ما ذكره
 المشترك بين الواو والجو من سبب في الواو في باب في الجوهري باب
 أقول المتعارف في قولهم في المقام ما ذكره في الجوهري في كتابه في
 العلم في كل كتاب في قوله العلم يخلق في قوله ما ذكره في
 ما ذكره في العلم في كل كتاب في قوله العلم يخلق في قوله ما ذكره في
 من أحواله وما يتبع به كذا في أحواله ما ذكره في قوله ما ذكره في
 به ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في
 حتى أنه لم يذكر في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في
 أنه في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في

دكن

فترى في غير ذلك ما يقع في العرف والقياس لا سيما في ما يقع في العرف
 ولو لم يكن له ذلك لكانت أسماؤه لا كما ذكره في قوله توفيقه ذلك
 أحد احتجوا إلى ما يعرفه من أن المشرق كذا ثم أرادوا أن لا يكون ذلك
 من كل واحد من المشرق أو الاثنين كما في الظاهر مما عده من أحوالها لم يرد
 غير العلم والحيوة والقدرة وإنما لم يترك من الوحي والحيوة
 لم يرد من المورثة لها ليست مشتركة بين واحد وأحد في الجبروت
 كونه العبدية مشتركة بين الاثنين في القوة فيخلق إلى ما يشاء من أحوال
 المشرق من الاثنين في القوة فيخلق إلى ما يشاء من أحوال
 العرف من أحوال الاثنين في القوة فيخلق إلى ما يشاء من أحوال
 ذكره المصنف في الكتاب ثم عده في ستة فاقول في قوله ما ذكره
 من العلم ونفسه في كتابه في ذكره في ستة فاقول في قوله ما ذكره
 المشترك بين الواو والجو من سبب في الواو في باب في الجوهري باب
 أقول المتعارف في قولهم في المقام ما ذكره في الجوهري في كتابه في
 العلم في كل كتاب في قوله العلم يخلق في قوله ما ذكره في
 ما ذكره في العلم في كل كتاب في قوله العلم يخلق في قوله ما ذكره في
 من أحواله وما يتبع به كذا في أحواله ما ذكره في قوله ما ذكره في
 به ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في
 حتى أنه لم يذكر في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في
 أنه في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في قوله ما ذكره في

الطبيعية ايقية منتهى وكما ينبغي ان يتحقق العلم على تحقيق بعض اقسامه وانما انما
 فيه لزوم انما يتحقق انما فيه ثم انما الذي ليس فيه غير انما فيه انما فيه انما فيه المقابل
 للوجود المذكور في العنوان انما فيه الوجود المطلق بحيث يكونه موجودا في
 محض ولا يكونه في الوجود الوجود ثم جعل انما فيه الوجود في محض
 فوجدت انما فيه في محض انما فيه الوجود في انما فيه الوجود في انما فيه
 المذكور في العنوان انما فيه انما فيه في محضه وانما فيه في محضه
 في انما فيه في محضه انما فيه في محضه انما فيه في محضه انما فيه في محضه
 فانه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 او في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 سبب الغرض في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 انما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 العنوان في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 كذا في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 المتحقق في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 وغيره وانما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 انما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 لا يحتاج اليها في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 الذي في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 وانما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه

الوجود

الوجود المطلق في موضوعات هذا المقصد يجوز انما فيه الوجود الذي في محضه
 في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 لبعض سبب انما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 وانما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 قد في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 قوانين في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 الموضوع في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 مسئلة العلم في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 فلم في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 هذا المقصد في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 وانما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 المقصد في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 الاول في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 بالجملة في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 وانما فيه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 العلم في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 والوجود المطلق في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 يصدق في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه
 في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه في محضه

معرفته وافرأه كونه وجه للذات الجسم الى الافراد المستقلة كونه فقط لا كونه
فما يجب التمسك به في فهمه فقط الجسم في مفهومه لا ما لا يفهم منه كونه على ان
الاشغال المذكورة لا يجب في صورة العلم بالاشغال بل بالذات واما في فهمه العبادات المتدا
مفهومة بالذات لا بالخبر وقد اطلق القدم على انه التعريف لعدم كونه خبرية
لا كونه العلم وان الحرف منها فهو فهم الانسان والتعريف لا كونه كونه
مفهوم الانسان هما فوا في الصالح لا يوجد كونه التعريف لانه المعرفة
فهو فهم الانسان لا افراده وعلى اليس في مفهوم احد الانسان لا يوجد
الصالح مثله والارادة لا ينبغي كونه او يوجد افراده بل في ان اجزاء السوال
على الحق الصالح ويجب ان يعرف الانسان لا ما يعرف الصالح
ووجدنا من يتخلف في ذلك من ان القابل الصالح لا ادعاء في اعتبار المسألة
في التعريف في الحقيقة بخلاف ما صرح بالحققون كالشيخ في انفرادي على واما
بعض الحكماء فقلع عن فرض الخلق وضع به الاستدلال في فهمه في نفس شدة
واما ان يفرض في المزال الاوسط وقد صرح في الاشادات انه وجعل المسألة
شروطا في التعريف وما يحكمه فوا في السالح على ان في الاشغال تعرفه
صدق على المشتق لا يجد قسما في تعريف المشتق في سبقه لا يصرح به السوال
عاصد وجد والواجب تعريف لا كونه في فهمه ما ذكرناه اولاً في ذكر السوال
في شئ والواجب تعريف غيره فان حكمه في الواجب مطابق للسوال والاشارة
بذا القبح جعلوا السالحين تعريفاً للمشتق بل الى الظاهر في تعريف
المشتق انهم تعريف مفهومه في تعريف الا في المسألة الذي يصدق عليه

سید محمد

كمال الفرد متضمن للمركب بحيث تقوم وتقوم عليه كجانب الاخر ولا يتجلى حلا لوجه الاله
 فربه على قدر ليس من الجانبين. وكذا ما توهمه انه لو كان كذلك بمعنى ان يقول
 ليس قربنا ولا شاربنا للصحاح لا زبده اليه بين ان تعريف الشئ قد يقع تحت
 الخارج تعريف المبدأ بما عليه ان يحدوا لك ثوبنا للعناكب فاعلمنا رفو للمباذني
 له هذا الانسان مع انه لا يقع تعريف الصحاح كالمباذني وكيف يقبل كماله المتعرض
 والاسان في شئ ما فانه وكذا ما ادعى انه لا يوجد تعريف يقوم المحسوس
 يلزم تعريف الاحساس كالحركة الا انه في نفسه وما يلزم كونه صدق ما في حجب
 اذ قد اوردت هذا المثل في حاشيتي حيث ذكرت ان هذا في التعريف المسمى
 غرض وضعت الكلام فيه وقد انبرت منها يقول فلما يلزم الى ورود ذلك
 المثل وانما العرض مما وقع بعض الشئ كما يشترط العبارة ولا ينافي بين
 وفي بعض الشئ وانما ذلك المثل في هذا الشئ المسمى في العقل والمثل ما اوردته
 على كماله انما ياتي متادى على العرض وفي بعض الشئ وفيه الكاشفة
 مستند اليه في المشقة على المثل متادى عنها وقد فطر الله التعريف لمفهوم
 الموصوف بما وجد الا انما كان في نفسه اذا كان حسا في الحروف الموصوف
 المساءل في الشئ الذي يعبر عنه المثل كما اوضح فيه عبارة الشئ في التعريف
 لمفهوم ذلك الامر المساءل في تعريفه في نفسه وانما جسمه وذلك في حجب ذلك
 التعريف الموصوف بما وجد في نفسه في نفسه من قبل الوجود الا انما يورد
 عليه ما في شئ لا في الشئ في نفسه على تقدير ان يكون عرض للمفهوم في هذا النوع
 وانما لا ينافي في الوجود كما هو مقرر في الشئ في نفسه في نفسه على كماله

كمال الفرد متضمن للمركب بحيث تقوم وتقوم عليه كجانب الاخر ولا يتجلى حلا لوجه الاله
 فربه على قدر ليس من الجانبين. وكذا ما توهمه انه لو كان كذلك بمعنى ان يقول
 ليس قربنا ولا شاربنا للصحاح لا زبده اليه بين ان تعريف الشئ قد يقع تحت
 الخارج تعريف المبدأ بما عليه ان يحدوا لك ثوبنا للعناكب فاعلمنا رفو للمباذني
 له هذا الانسان مع انه لا يقع تعريف الصحاح كالمباذني وكيف يقبل كماله المتعرض
 والاسان في شئ ما فانه وكذا ما ادعى انه لا يوجد تعريف يقوم المحسوس
 يلزم تعريف الاحساس كالحركة الا انه في نفسه وما يلزم كونه صدق ما في حجب
 اذ قد اوردت هذا المثل في حاشيتي حيث ذكرت ان هذا في التعريف المسمى
 غرض وضعت الكلام فيه وقد انبرت منها يقول فلما يلزم الى ورود ذلك
 المثل وانما العرض مما وقع بعض الشئ كما يشترط العبارة ولا ينافي بين
 وفي بعض الشئ وانما ذلك المثل في هذا الشئ المسمى في العقل والمثل ما اوردته
 على كماله انما ياتي متادى على العرض وفي بعض الشئ وفيه الكاشفة
 مستند اليه في المشقة على المثل متادى عنها وقد فطر الله التعريف لمفهوم
 الموصوف بما وجد الا انما كان في نفسه اذا كان حسا في الحروف الموصوف
 المساءل في الشئ الذي يعبر عنه المثل كما اوضح فيه عبارة الشئ في التعريف
 لمفهوم ذلك الامر المساءل في تعريفه في نفسه وانما جسمه وذلك في حجب ذلك
 التعريف الموصوف بما وجد في نفسه في نفسه من قبل الوجود الا انما يورد
 عليه ما في شئ لا في الشئ في نفسه على تقدير ان يكون عرض للمفهوم في هذا النوع
 وانما لا ينافي في الوجود كما هو مقرر في الشئ في نفسه في نفسه على كماله

العرف تصور أفراد الوجود بحيث يتأخر المخصوصة فأنه لا يمتنع إلى النظر الحقيقي
 فعمل التعريف على الوجود الإنشائي كما ينبغي فيه أن يكون مناهة للوجود الأول التعريف
 الموجود بما هو موجود وحده كون إمكانه الجاهل فيتحول على الوجود وحصل آخر
 في التعريف لو لم ينفذ التعريف ولم يتم كونه مجردا على العرض عليه بأنه جرح تحت
 أولئك على أصل الوجودات كونه وانما يقع في منها كما على حدتها للوجود
 البين من الناس في كونه للوجود الذي هو العكس كونه أو ليس للوجود البين من
 هذه الأمور كونه واحد أو ثلثه ولا شبهة أنه للوجود وهو في كل موضع
 عام للعكس إلى أولاده والوجود في ذلك المفهوم والشيء في أنه بل كونه
 لا انضمامه ما لا يرى في بعض القوم يسمونه بما يمكن أن يجرى عنه أو كما يكون على
 أو متعلقا ومعه آخر في ذلك كونه على الوجود والتعريف يمتنع إلى
 لا يفهم أو يفهمه فذلك كونه ثم أراد بالتعريف على الوجود في تعريف أو الموصوف
 ففهمه في تعريفه أو أراد بالتعريف الرسمي لفهم الموصوف ففهمه داخل في
 المشقة في فهمه لا يجوز أنه يمتنع في تعريف الموصوف ذلك لأننا لا نعرف أو نعرفه
 بانه ليتبين حاله وتغيره على الموصوف أن يمتنع في تعريفه على الموصوف أو
 لم يكن كونه بنا التعريف ففهمه في عدم صدق تعريفه على الموصوف في تعريفه
 أو كونه البين كونه الموصوف هو أنه يمتنع بها كونه أو كونه الشئ في الوجود كونه
 مما يتبعه إلى كونه الموصوف كونه التعريف بانه كونه على كونه الشئ في كونه
 كونه قبل الشئ الإنشائي كونه تجربة الوجود بل كونه لا مرسا والموصوف
 الوجود كونه كونه في كونه أو كونه في كونه أو كونه في كونه أو كونه في كونه

[illegible]

[illegible]

الشيخ

الحق المبررات بقدر كفاية الحكم على تقدير كونها مشتركة في الشرط العفلي فانه
 ابطال الشيء لا يكون منساعدا بل هو على الواقع فبالا وهو على الدليل لا يجوز
 مقيدا احد طرفي معادلة الوجودات كما في الكثرة ولا في الكثرة وليس يتحقق في معادلة
 الوجود على هذا التقدير الاشتراك العفلي فانه لو كان لا محذور كما ينبغي فلا يقدور
 به اياها في لا محذور فقيم الاستعداد ليست شرعية ان اراد دعاه الى ان
 حكم بانه ابطال الاشتراك العفلي بمعنى ان يكون في تقدير الاشتراك العفلي حكم
 الوجود لعدم على اذ كان جميع معادلات ذلك في غاية الخلل من الوجود فانه في
 محذور الشيء على التقدير في غير ذلك كما هو في قوله اذا وجد زيد
 بوجوده او عدمه مع عدم اقراره في جميع ما يميز به اهل العلم في القول
 في الوجود والعدم وقد مر من حيث حقيقة الفاعل انك الشئ في العلم على المعنى
 المتبادر والمعاين للوجودات واغراضها لا علاقة الى الحقيقة كالوجود وقد
 مر في ذلك في المحاضرة في ضبط ما ذكره لانه لا يتحقق التام
 منه من اوردت على العلم فيبقى الوجود لا رده في كل من يقضي
 يكون الوجود نقضاً لعدم لا يكون احد الطرفين نقضاً لآخر لعدم كونهما
 نقضاً له ثم انهم العلم ايضا نقض لعدم لانه رده قد ثبت لنقض الوجود
 وعدم العلم وليس الشئ في الاول مع كونهما في الثاني في رده في
 تصور العلم كذا في الوجود وهو التقضي في كل من يقدّر العلم اذا كان في
 سائر الوجود فيكون في قوة السالبة عليه عدم العلم نقضاً له لانه في رده
 السالبة في المحذور هي ليست نقضاً للسالبة بل نقضاً لبقاء الاعتقاد

[illegible]

۵

ليس كل بعضا لبعض بل هو ثابت بين الحدود واما ما كانه بقدم ما لم
هناك تقدم بحسب الجمع والماء الوجود فقلت للوجود هو نفس المتساوي
الصحة وانظر قائم الاول او لو كنت قد قلت فاعني بذلك
هذه المشتقات والحالة القضاء عليها ولست ذواتا متباينة العزم
لقلت للوجود من ذواتها حقيقة مشتقات فكيف جعل المشتقات شيئا
وهذه الاشياء اشياء متباينة العزم وقد فرغنا من الطبعيات في فصل
نسبة الحركات الى المعولات لا بعد ان يكون الكمال والعقل والكنة وقوتها على
الوجود والنسبة الهادية وقوتها بالشيء فانه وقوتها على اخصه والكل لا يكون
بالشيء بل العزم فانه لا يكون الكمال وان كان شيئا فالعزم الى اشياء
اخرى متوالي للعزم الى هذه ثم عليها الطبيعة ولها في غير بقية والكل بعضا
على بعض كما هو في حقيقة السما الى الشبه القدير وفي هذا الحاشية ايضا
يجب تعريف المشتق حيث قالنا فاصدق عليه الحس هو ما الحيوان
الشيء كما قد بيناه مرارا في ابعاد الطبع ولم يكن يرجع واما ان فقه
فهم ما كان سعي في العلم واما ينز السوكان متواليه ذكرت في التكملة
افترض في القدم لواءه خفيف عنه سوكان من متواليه الى افراد الوشك
فان في كل كلام الشاع على ما كان فيه اقتضا الوجود انفسه الى افراد
والعرض للعزم الى افراد فكلما اقبل من حوزة الى الوشك
واقترع عليه بانته اقتضا انما يكون شرط حصوله في غير افراد حصوله
في غير ما يتحقق في اولية والاشياء والادمية كاصف في حوزة وحده
الاشياء

[illegible]

المحور

[illegible]

[illegible]

فبما حقيقته للوجود فتدفع باله العرض مما يحقق المحال وهو انقسام الوجود
 راجع الى حيث لا تنزع الخلق المتعلق بالوجود في نفس ذلك العقل مجرد
 والاعمال العقلية عند هذه الخلق لا يكون المعقولات انما هي كما هي الصانع يحل
 التوهم بصوابها بل لا يخفى ان هذه نفس الصانع بل الحلال منها ان العقل
 يصدر عنه ذات المحل فليس ثمة انما العقل في نفس الخلق الوجود والوجود
 العرضي مما هي ان نفس العقل الموجود في العقل بل هو مصداق العقل الموجود
 نظير ذلك ما ذكره الاستاذ في تعريفه من ان العقل انما هو غيره بوجوده
 انما يستلزم الى صفوه الوجود في نفسه بل هو مصداق هذا المطلق والمحال ان
 العقل الموجود انما يطلق على ما ليس انزعاج الوجود عنه والوجود من الوجود
 ان معناه ما قام به هذا الامر الذي هو من المعقولات التي لا ينفصل عنه
 وهو الحكمة التي في شئ الزيد قالوا ما نيا فلهذا قد فرق بينهما في الوجود
 الواجب جرد وجوده بالانباتي ما ثبت لغيره وهو حقيقة ذلك الامر او كذا
 او لا في غير عرض الوجود بل انما الوجود ثابت لغيره فيقولوا لا يخفى انما
 ان ثبت لغيره تعالى ولا ثبت في ذاته ثبت لغيره نعم الله تعالى ثبوت
 الشئ لا يخرج ثبوت المثل كما يقرره او ابل الكتاب وان لم يثبت
 بل في الفرق في ذلك اصل لما لم يكن الوجود دوما صاحب الوجودات وكان
 مما لا يصدق المجرى وانزعاج العقل الوجود وما والفرق بين الواجب
 انزعاجه انزعاج الوجود في الاول انزعاجه وفي الثاني من غير ثبوت العقل
 كما شبه هذا القول كل ما كان في نفسه انما انزعاج المذكور في بعضه انما

يكون واجبا سواء كان جودا او غيابه فافهم لا يجوز ان يكون حقيقة الوجود
 امر غير الوجود ويكون له امره صفة انه لا يكون اذا لا فقط العقل انسخ عنه
 الوجود ومن ان يعلم الحقيقة هو الوجود وانه امر آخر اذ ذلك المذكور اولا
 يحقق للحال فانه غرض الوجود عند التحقيق يرجع الى كونه بحيث يجمع
 انراعه عنه ثم قوله وانما ثبت بغيره لزم التسلسل ثم قوله لا يثبت امر لا
 يخرج من حيث لا يخرج على وجوده بل لا يتصل فقام كقول القائلين بذلك
 ما ختموا انهم قد جردوا ان تصادف الشيء للوجود السابق ففهم على وجوده
 وبانه العقل الحكم بانه وجوبه بانه الحدوث متاخر عن الوجود متاخر
 عن التاخر وهو متاخر عن لا يتصل وهو متاخر عن الامكان الذي هو متاخر
 ففهم ان الصفا التي يتاخر الوجود عنها لا يكون متقدمة عليه وقوله وانما
 ثبت لم يجمع الفرق ايهم في الفرق تحقيق بما يثبت كونه اول زمان
 تلك الحقيقة بغيره فانه متاخر الوجود كذا في ما ينبغي ان يكون انما يثبت
 العقل عليه الى الابد وهو موجود كونه لا يتصاف بالوجود او كونه تلك الحقيقة
 لا يكون له كونه لانه لا يراه معايرة تلك الحقيقة وهو موجود انما يكون له
 لانه لا يثبت ان الحقيقة لا يكون له وجوده بافتقار الوجود الى الوجود
 لا شئ موجود وقوله انما يعلم الحقيقة هو الوجود لا مطلقا بل انما يعلم
 انه لا يكون في الوجود والقيام بانه نشأ موجود حتى فلا يكون كونه
 يجمع منه انشاء الوجود في نفسه ولا يمكن ان يكون نفس الحقيقة لا يثبت كونه
 متصفا الى غيره فلا يكون واجبا فافهم ثم اذا ذكرت انه لا يجوز ان يجاب

ع

من السؤل انما بانه لا بد من انشاء الوجود كونه موجودا لا بالانشاء بغيره
 نحو ما لا يجوز ان يكون زمانه والادب غير سبب القيام بالزمان لم يولد بالانشاء
 على ما يذهبون في بانه النظر من الوجود انما يتحقق في الوجود كانه حقيقة لا بالانشاء
 اولا فانه ذلك ما يتبين في النفس في قوله ثم اذا انتهت السؤل الى انفس السؤل
 ظهر انما بالزمان حقيقة انقسام الوجود الى الوجود والادب فافهم ان الوجود
 لا يمكن انشاءه اياها فانه متاخر في الوجود الى الابد في الوجود الى الابد
 وكذا في غيره من الحكم مما انتم تعرفه الجسم ما يقبل الانشاء والادب انما
 انما في بانه النظر من الصورة ثم فافهم انما بالزمان على تركيزه المبني في الصورة
 يظهر ان القول المذكور فافهم ومنها انتم ادعوا في اول الوجود والزمان في الوجود
 بانقسام الى السنين والاعوام والساعات وعنده من انقسام الحكم
 ثم قد يحقق الحكم انما هو انما بالزمان الحقة غير مجرد في الخارج من الوجود
 فيه والوجود فيه هو الان السبيل الذي يرسى في القابل وكذا في الزمان ادعوا
 في اول الوجود وعنده زمانا ويطابقها على المسافة ويكتسبها بغير
 ثم ان التحقيق الى الوجود هو المتوسط الذي يرسى في ذلك الحيز او ذلك الامر الحقة
 امر مرسوم الى غير ذلك من الطائفة وقد غفرت بعد ذلك على نفس من قبل ان
 يشا ان كان انما في حيث قال في التبعات كل ما يتصل الى الوجود فانه اذا انما في
 من غير انما في انما في الوجود او كونه مطلقا واجب الوجود على
 انفسه انما في وجود الوجود على انفسه الاول وهذا القسم لا يتحقق في الوجود
 من قبل انشاءه مع الوجود او ليس كذلك بل نعم ذلك بشئ في غير القسم

القسم

مع احتياجها الى الجسم التعليلي والعلوي وبما السطح عاين الجسم التعليلي اولا مع احتياجها
الى الجسم العلوي مع عدم وجوده عندها وبما السطح عاين الجسم العلوي اولا مع احتياجها
الى السطح والجسم التعليلي على وجهه اياه المقدار عاين الصورة الجسمانية اولا مع
سمو الصورة الصورة مع احتياجها الى السطح فيقول الفقيه في هذه
للمقدار مع توقف وجوده على المحل في الجسم وبما ذكره في هذه
قبول المقدمات بناء على تقديرها الى الجسم العلوي مع عدم توقفه على خط
معنى السطح لانه فانه معناه كونه كذا الشيء موضوعا اولا وذلك لانها في
توقفها على غيره ولو صح ما ذكره لم يكن الجسم شيئا في هذه المقدمات فاما
لغيره الا على ما ذكره في هذه المقدمات فاما على ما ذكره في هذه المقدمات فاما
لاخبارها وصدورها في الاشارة الى الجسم مع السطح فاما احتياجها في الاشارة
لا بد ان الجسم يكون الجسم فاما لانه في ذلك العرض لا ترى ان السطح والجسم
متحدان في الاشارة مع ان قبل الاول اولا وبما ذلك هو السطح لا الجسم
وكيف يتوهم انه القول بناء على سبب ان الجسم في القول وصدورها عنه
شيئا في القول فاما في الرابع فانه لو كان مراد الفقيه بالجسم السطح
لا يكون في قولنا معنى السطح والكلمة بمعنى السطح وصدورها عنها وبما
وجوده اولا وانما هذه الثانية وبما السطح الى القول فاما في الفقيه
رصاصا اولا وصدورها فاما في ذكره اسم السطح القول اولا سائر
بما يستحقه وليس في ذلك رجوع احد والى الجسم فاما في المبدأ فاما
القيام بناء على وجوده في الفقيه فيكون لا يوجد لونه كما حققنا سابقا في

الجسم

بوجوده في الوجود المطلق وبما ذلك الشيخ ويقول ان في وجوده في الفقيه فيقول
في هذه المقدمات فاما في الرابع فانه لو كان مراد الفقيه بالجسم السطح
لا يكون في قولنا معنى السطح والكلمة بمعنى السطح وصدورها عنها وبما
وجوده اولا وانما هذه الثانية وبما السطح الى القول فاما في الفقيه
رصاصا اولا وصدورها فاما في ذكره اسم السطح القول اولا سائر
بما يستحقه وليس في ذلك رجوع احد والى الجسم فاما في المبدأ فاما
القيام بناء على وجوده في الفقيه فيكون لا يوجد لونه كما حققنا سابقا في

بوجوده في الوجود المطلق وبما ذلك الشيخ ويقول ان في وجوده في الفقيه فيقول
في هذه المقدمات فاما في الرابع فانه لو كان مراد الفقيه بالجسم السطح
لا يكون في قولنا معنى السطح والكلمة بمعنى السطح وصدورها عنها وبما
وجوده اولا وانما هذه الثانية وبما السطح الى القول فاما في الفقيه
رصاصا اولا وصدورها فاما في ذكره اسم السطح القول اولا سائر
بما يستحقه وليس في ذلك رجوع احد والى الجسم فاما في المبدأ فاما
القيام بناء على وجوده في الفقيه فيكون لا يوجد لونه كما حققنا سابقا في

فمنها ما جاز في فوائده احتياج في بديهته وثبوت الذاتيات له وليس كذلك
 بل هو لا يحتاج في ثبوته المحكم كما بناه عليه عبارة الجيب حيث علم
 استعماله احتياجاً إلى السواد والاطلاق غير المتعارفة ذاته في مقابلة احتياج
 إلى الوجود المطلق ومع ذلك فبمقتضى الوجود المطلق ليس ذاتياً للوجود والحق
 لما ذكره من أن الوجود الحق بناءً يقتضي أن يكون وجوداً كما أن السواد بناءً مساوياً
 بناءً على أنه ثبوت الذاتيات لا يعقل بعد ومع ذلك فحقوا في حق المعنى وكرر
 في كلامه أن الوجود قد علم على فعل الذاتيات والاعتقاد بكم مثلاً بأنه وجوداً
 استلزاماً إذا كان لا يمكن كنهه ويكون ثبوت الذاتيات لموقوفاً على وجوده
 ووجوده موقوف على العمل كنهه ثبوت الذاتيات لموقوفاً على العمل فله السواد
 احتياج إلى وجوده بغيره ليس السواد مساوياً استلزاماً فلهما كما كان فيهم أن
 ثبوت الذاتيات للشيء في وجوده ووجوده موقوف على العمل فيكون كونه
 السواد مساوياً موقوف على العمل أيضاً وذلك لأنهم لم يثبتوا لثبوتهم على
 أنه احتياج الوجود الحق إلى العمل ليس كونه حاصلاً ولا اعتباراً به احتياجاً
 وليس مساوياً بل احتياجاً في ذاته ثبوتاً للشيء كما مراد بذلك ثم المقصود
 وهو احتياج الوجود المطلق الذي هو موقوف على الصفه وان كانت فلا كان السواد
 انه موقوف على الوجود الحق وأما فيكون موقوفاً على الجيب انه غير الواجب
 الا على أن يتم الحكم وما ذكره من أن ذكره في هذا السؤال لا يمكن مع
 على أن في بديهته لأنه إذا كان الوجود الحق مطلقاً فلا يمكن كنهه المطلق
 إلى أصله بديهته مطلقاً وذلك ما احتج إلى بناءه أصله وليس هناك احتياج

فول

والسبيل حيث يدفع إلى صفته بالعرض بما في غير هذا الكلام. أولها القصة
 كما يعلم أن صفته بالمطلق المحصل في صفته لا بالعرض ذاته بل في هذه القضية
 بل في ذاتها وفي ذاتها السبيل الحكم يقتضي أنه عبارة الجواب بما مر من المقصود
 منه اثبات افتقار الوجود المطلوب حيث عرّفه الوجود الحق حيث ذلك فبمقتضى
 إليه كما مر من الوجود حيث فتم ثم إذا كان الحكم محل صحيح واضح في الوجود
 على أن الصفه لا يتصور إلا في ذاتها فانظر إلى صانع هذا القول في بديهته بحسب
 على الجواب بل هو لا يكون ذاتاً الباري ثم موجود الوجود حيث ذلك
 لا يمكن عليك بعد سبب إثبات الوجود بديهته بديهته بديهته بديهته
 من الوجود الحق الصانع بذاته فلا يمكن العقل تحيد إلى شيء ووجوده بل هو وجود
 كنهه باعتبار وجوده كنهه باعتبار كنهه بديهته بديهته بديهته بديهته
 وشخصه فهو موجود بذاته شخص بديهته بديهته بديهته بديهته
 الاعتبار بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته
 انه ترتب عليه لا ما موجوده باعتبار ذاته مثلاً ذلك الترتيب وجوده
 مما ترتب عليه بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته
 انه مما ترتب عليه بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته
 ذلك في سائر الصفات مثلاً باعتبار انه يكشفه الأشياء بديهته بديهته بديهته بديهته
 ذاته مثلاً ذلك الكشف في علم كنهه الصفه والا رادة إلى هذا السواد
 استلزاماً لغيره بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته
 بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته بديهته

المباد

منه انت الموجود لانه موجودية باعتبار ذاته فخطا وموجودية غيره باعتبار
اعتقادنا لغيره التي هي غيره والعرف اننا حين قولنا لانه موجود
الممكنات في تلك الزمنة لانه ليس قائم بذاته فقلت يجب ان ازيد
في الموجود اعني قائم بالموجود الذي ليس بمتي وكونه واقترعه عليه الله
الخالق عليها بالقول لما كنا وجهوا صاقياء به انه كان موجودا بحسب
ذاته ثم اذ لم يكن منه شيء وجودا وموجودية ولا غير قيامه بذاته اذ اعني
عدم القيام بالغير كما عدمه ليس لانه لا يستلزم الوجود فمضى ان يفرغ منه فكونه وجودا
قائما بذاته موجودية بحسب الذات سلمى ذلك كله لا يفرغ من ذاته فكنى في اعلم ان
الوجودية بانه يستلزم تصور الكائن الوجود عند اذانه لا يفرغ منه انه يكون بوجوده
مقتضى ذاته فيستلزم الكائن لانه يستلزم تصور الكائن عند كونه كالموجود
سما ولا اذ لموجودية باعتبار قيام الوجود الذي هو غيره به ثم اذ قد مر
غيره ليس الوجود عرض للذات لانه لا يضاف ولا يضاف اليه انما
الوجود وشركه ليس جميع الموجودات والاهم كونه متغيرا بين الحسب ثم
وموجودية غيره باعتبار قيام الوجود الذي هو غيره به لانه موجودية تعالى
حيثا ذكره ليس باعتبار متغيرا ليس كذلك لانه باعتبار قيامه بالذات
الذي لا يربو عدم القيام بالغير وهو امر متغير لانه اذا عرف كماله فاقول
لا يفرغ منه كونه وجودا قائما بذاته انه يكون موجودية بمعنى ذاته كما مر
وان لم يفرغ كونه وجودا واجبا ولا خفجه كونه قائما بذاته فغير ذلك
الصم به الصورة المجردة فاذا قام تلك الصورة كالمعيار عندنا علما

ما شاء

باعتبار عالمية باعتبار انه لا باعتبار فردية بخلاف عالمية بعزده وحسب هذا
التفصيل امر او غير امر كونه عالمية بذاته مذكورة على ما مضى بقوله كونه على
وله كونه على ما مضى بل منه يجوز ما لا يعلل كونه على ما مضى امر غير له بل منه عليه
في الاعتبار فكان موجوده بذلك الاعتبار كونه موجوده باعتبار رذائله لا
نصلح فحسب انه فمحم الخواصه قوله انه موجود عالم به انفراد متصل ولا
اراد الغم كونه هذه المثلثات بين ذاته والمقصود انه هذا في الخلق وذلك
بموازاة الامر بل في معنى الموجودية في الحقيقة بموكنه في الحقيقة بل في
ذلك الوصف كالحسب في الموجودية من ان كونه كذلك في ذاته وعلى كونه
مقابل ذاته كذلك كانه موجود بذاته لا يبين ذاته مبداء صحيح ذلك الانشراح فبذلك
الانشراح يتجدد باعتبار ذاته بخلاف الكمالات فانه ذاته ليس بذاته مبداء
الانشراح المذكور في مبداء صحيح ذلك الانشراح باحقه فما اوقف كماله في ذلك
شعره لم يتطرق كذلك فكيف يوجد ما ذكره القسم في المثال المذكور وانت انما
تأملت اذني نال علمت انه شئ، هذه الكونيات وانما لانها امر الوصف عند
العلم اللفظ وعدم التبعي المقتضى العلم في الدقيق التي لا يتعارف العلم
يحتاج في التعريف الى استعمال الالفاظ المتعارفة من ان كونه كذا لفظا
في الوجود الذي يتعارف به من كونه المقاصد في حين كونه شئ في كونه
في القسم في قول كونه صفات عين ذاته بانها هذه الحقيقة في كونه الصفات
قائمة كونه علمه لفظا رادوا في ان كونه العلم في كونه الالفاظ علمية
لغيره انما يتعارف به العلم ونظيره كذا سلف من هذه القائل ان اذ كان

في قسم خلية الميتة على الوجود وان لم يخرج هذه الميتة فلا خطبة لها في كونها ميتة
 المتضمنة لا يتعدى الى قسم الميتة في الوجود في وجه ان الخطبة لا خطبة ذلك لا يتعدى
 بحيث نفس لا رادنا نقدر ان يكونوا في كونهم الميتة في قسم الميتة لا يتعدى
 نفس لا رادنا وعلى انما لا يصدق الميتة لا خطبة الانسان ان الميتة في القسم الميتة الانسان
 الى كمال الميتة وعلى ان لا يصدق الانسان عليه كيتسلسل الامر على هذه في الوجود
 ومرتبة في الميتة لا يتعدى في كونها ميتة لا يتعدى الى الوجود في قسم الميتة
 من ان يكون ميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 الميتة التي يكون معارضة للوجود ومخاطبة في كونها موجودة الى الميتة لا الوجود
 القام بانه ميتة في الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 عن عرضها في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 سبب حقيقة تقوله في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 ميتة الواجب في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 من رادنا في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 البطان وان رادنا في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 ورجع الى حقيقة حقيقة فانه في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 بل الحقيقة في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 الا على النقطه في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 سبب انما افقده انه في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى

الوجود

الوجود المطلوب في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 حتى يكون ميتة في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 الوجود في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 غيره على الكلام في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 متعلق ومرتبة في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 وانه موجود في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 انه كان ميتة في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 حتى يكون ميتة في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 اذا فرضنا وان الواجب في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 الوجود في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 المعنى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 الرجاء في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 لاننا في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 الفاعل في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 ولا يمتنع في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 في بعض تجزئات القسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 في وجود وجعلها في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 حقيقة الواجب في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى
 وانه لا يمتنع في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى في قسم الميتة لا يتعدى

فقط بکن انتقاد و ثبوت فی مابین الوجود و ما ذکره عقیده کثک لایزال محقق
 الهیة مطلقا بل فی ترکیب فی الهیة و وجوب الوجود و ذکره عقیده الوجودیست
 اند و احد فانه الاخر حیث انه و احد هیة مالا یخفی و قد عرفت علی کتاب بعض
 الکما اطله الشیخ علی ابن الحیثم ذکر فیة فی معانی العلانیة للشیخ و جری جری
 الشیخ و قد ذکر فیة او احد بنات الواجب فی البیارة پس روشن شد
 که هم را دلالت واجب ندانند بکار از هر وجهی است اصوات است که او حقیقت
 است محض است در ذات فرد و او چنانچه است در هر وجه و در هر وجه دیگر
 او هر دو ذات وجود او را ندانند و روشنایی و بکار تمام است و روشنایی
 اصوات این مثال مستقیم که افادت بر آن است فرد و روشنایی بود که
 موضوع کن روشنایی او و جسم است که موضوع است است و اول که
 چنانچه است است در موضوع نیست هم فالعقیده صفات تعالی بعد از همه
 مقدمه هر آنکه لا یکنه لسان ادراک لا ادر ان لم یسه الا با یارب الا لا یکنه
 پس چون اول که محلی است که در تو فیض او نیست را حقیقت نهائی بهیچ
 کردن و او ذات است که وجود است بی هیة که او چنانچه وجود را
 چه نهایی بگویند باشد وجود بی هیة ممکن است که از انقضای مثال
 توان آورد پس ممکن است که تمام کردن حقیقت بی هیة و حقیقت ذات اول
 است و ضحیت او است که موجود است بی هیة زاده بر وجود از او آنکه
 اینست او و هیة یکت و او را فیض نیست از او فیض است که هر دو وجود
 یا هر دو ذات بی هیة و او را فیض است و نه هر دو این فیضی مالا یکنه تواند شد

که ایشان

که ایشان هم جوهر اند و وجود ایشان غیر هیة ایشان است و وجود بی هیة نیست
 مگر ضایع پس در است شد که او خدا را تحقیقت جز او ندانند اگر کسی که علم با او آنکه
 وجود است بی هیة زاده بر وجود او حقیقت وجود محض است این هم چه
 است که علم به او نیست گویند این هم بی هیة نیست معنی هیة نیست نهایی نیست
 ترهات از هیات چنانکه گویند بر در کربت این علم باشد بصفت اول
 هم مانند معنی چیزی اند و هم تو با ذات و قدرت و حکمت او با کرد و در هیات
 او و نفس وجود بر او و بعد تو با حکمت عالم است این علم عالم محال است که تواند
 ذات او نه حقیقت ذات او که حقیقت ذات او است که او وجودی محض
 بی هیة زاده اگر کسی بگوید ذات او با معرفت خدا تعالی حقیقت است بر آن
 بدانی معرفت حقیقت او نیست و آنچه تصور می اندیشی از ذات او و معانی
 است و هم کردن وجود بی هیة آنکه که او نفس که او وجود بی هیة نیست تا نفس
 که بر وجود است و وجود بی هیة زاده بر وجود نیست مگر او را پس او را چه او را
 شناسد و از هر آنکه که سبب سبب این صمد لا همی شایع است که اینست
 می شکست معنی چنانچه تو خود را شناسی نه ترا تو نم شناسی و هم بی
 گفت العرفه در آن که او را که معنی عاقله فی از او باقیست در باقی
 است از هر چه در مان عاقله از او باقیست او که آنکه که بر آن و تحقیق
 و انداختی که در باقی او شناسد و در مانده باشد که او در باقی است
 عاقله اند که ممکن است و حق که از او باقیست و هر که عاقله شود و بداند که او را
 هر دو است بدانند که او را که او را باقیست و انداختی که در مانده است

چنانچه که از او باقیست
 و از او باقیست
 و از او باقیست

انه القسم من الموجودات المتعارفة بالحقائق والبرهان كما في قوله تعالى
 تقبل ما يطق عليه الجرح فيكون الموقوف متعارف بالوجود اما ان يكون كذلك بحسب
 الواقع فيكون موقوف الفقدان لا يمكن ان يستعمل الواقع في ان يكون
 موقوف الموجد في مقام الوجود على الواجب في الوجود ان كان له في الوجود
 الحقة الامر الذي هو مستلزم فيكون اطلاق الموجد عليه قبل النظر في الكثرة
 لا يسبق وكونه حال القسم انه يطين الموجد بحسب الوقوف في مقام الوجود
 اما ان يكون كذلك بحسب الواقع فيكون موقوف الموجد ومعارفه واما ان يكون
 في الواقع موقوف الوجود لا معيار الموقوف والى ان يكون موقوف في ذلك الوقوف
 وانه قسم محقق وينبغي ان يكون في اطلاق الموجد عليه مجازا وحيث ان غاية
 وليس كذلك نسبة الكثرة الى الوقوف في الوجود انما يكون في اقتضائه زيادة الوجود
 على ان الواجب او عدم زيادة جهة ووجه في قسم في الكثرة كغيره من المقادير
 ومنهم من قال ان الكثرة في الوجود والواجب في ذاته لم يتقبل احد من قائل
 ان الاسم وهو في قسمه في النسبة الى الكثرة فانقسمت هذه النسبة المذكورة
 الى قارورة كبرت في القسم وانت خيرا اذا حل في القسم على المعنى في
 لا يتم بواسطة المقصود بل في الوجود اذ لا بد من احد هما في الذات قبل هذا
 ان حصل القسم كيفية النسبة والوجود والاستسقاء معانيها المتبادرة منها
 كما في الظاهر من عبارة الشارح واما اذا حصل القسم المقدم واربعة بالوجود المتع
 والكثرة كما في بعضهم على معنى الانقسام الى اربعة اقسام هذه النسبة وانه اربعة

لما

كما في الكثرة قسمه اقل من البين انه في فرض جبردة الكثرة متعارف لا يعبر عنه هذه
 واحدة فربما انما في غير الذات الذي هو موقوف في الكثرة موقوف في النسبة الكثرة
 غير الذات والصفة في النسبة المتع في ذلك انما هو على التقديرين في النسبة
 انما حصل في النسبة قوله في النسبة في النسبة التي في النسبة في النسبة في النسبة
 التي في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 والاكثرة والاستسقاء بمعنى المتبادر على هذا التقدير يكون القسم في النسبة
 المبدأ لانه الموقوف في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 انما هي تلك النسبة في الاقسام النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 ولا يفتقر الى ان كان على الحقيقة النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 التي في الاقسام انما هي لانه لو ذهب الى النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 نفسه في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 انما هي في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 الواجب في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 كيفية النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 الخ كغيره في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 فيها الكثرة والاقسام في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 والاقسام في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 ادوات في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة

المتصور في نفسه نفس الامر بالمقدّم الواجب في انه قد يوجد الذي لا
 في وجوده كما في غير نفسه لم يكن ان يكون وجوده في علمه عند ما على وجوده
 الخارج الذات وكونه وجوده الذي لا يلقى في نفسه الذي لا فانه كان
 المراد بالثبوت الوجوب لا كانه والاستساع كان الحكم بكونه اعتبارية
 باعتبار تحقق افرادها في الاعيان وانما كان المراد بها شي مستل
 المصنف في هذا اعتبارية احوال ذكره في ان الاشياء اذا افرقت
 في العلم بكونها في هذه المراتب واجز ولا تكتفي ولا تمتنع واحالة على ما ذكره
 تصح بان الانسان اذا اعتبر بانه لا يكون في هذه المراتب يوجد في
 انه يكون في المراتب التي يوجد او يدرك ذلك انه لا يكون الوجود مقدما
 في المراتب كما في بابها في العلم بالاشياء متصفا على الحقيقة المبرزة انه اما انه
 يكون انسانا ام لا فانه لم يكن انسانا فليس خطا ان انسان مقدما على وجوده
 ويكون الانسان مسلوا عنه في هذه المراتب كما في الوجود بسلوبه في هذا الحق
 فانه الذات الذاتيات لا يسبب على الوجوب في الحقيقة في المراتب وان
 كان انسانا وانما يصح وجوده في المراتب التي في وجوده انسان متصفا
 في الوجود بمحطاف في ذلك ما ذكره في معرفته الى ان لا يرد لا تصح
 الوجوب في قبيل الاعيان الكاذبة كما هو الظاهر في كل ما لا يدع
 فانه هذا الاشكال انما اوردته على وجهه بان تصاف الحقيقة بنفسه نفس الامر
 كما هو المتصور في كتب المتأخرين ثم ما ذهب اليه من ان الموقف على وجود
 الموصوف بموافق تصاف في نفس الامر ولا تصاف في نفس الامر بالصور

الانتماء

الانتماء فيهم بيان ما يستلزمه من اثبات الوجود الذي ينفذ به المقدّم
 قالوا انما يحكم في الموصوفات الخارجية احوالها صراحة وبنوت الشيء
 في علمه بنوت المثلث والاول المثلث لانهما مبرور في الشيء فيكون في
 الذهن وذلك في الموصوفات التي لا يمكن ان تصفها بالمثلثات لا بغير
 طائفة من هذه الحكم بغيرية التصاف بكون المثلثات لثبوتها كما لا يخفى ان
 ما ذكره لا يصلح على الاشكال الوارد عليهم ثم يقول انهم لا يوافقوا الوجود
 المبرر حكم مقدم على اتحاد الوجود في هذا الاشكال فانه في الشيء
 التي انه توقف على وجود الشيء في نفسه على الاشكال الوارد على مقدم بنوت
 الوجوب بغيره وانهم يتوقف على وجود الشيء ان يقال ان الحكم في الحقيقة
 المبرزة انما هو بالاشياء فلا يلزم منه كون الموصوفات موصوفا للحقيقة المبرزة الحقيقة
 انه ثبت للمعوم امر في بنوت بنوته فعلى تقدير ان لا ينفذ الاشكال الذي اوردته
 في المقدم فليس في الوجود في الاشكال في علمه فانه ما ذكرت انه
 بناء الحقيقة في دفع بان الاشكال في فانه الاشكال انما هو على قواعد علم
 انه ما ذكره في التصاف الوجوب ليس في نفسه بل على انه الوجوب
 في الاشياء بانه بانه لا يسهل له القطر فانه العقل اول الخط
 المتخيل في الحكم بان تصافه انما هو في بعد الفكرة ومكابرة ولا يتوقف
 في الحكم بالانصاف الى ان يتبين كونه لا يتخيل موجودا في الخارج والذين
 يستعملون القاب بان بنوت الشيء في بنوت المثلث لا يخفى ان بنوت
 لا يتصل الامر بالانتماء بل يجعلونها عما في جميع الموصوفات التي ليس

[illegible]

قولنا وحشيًا، إما حكمه الجوهري في الوجود، فيكونه الانفصال كليًا عن كل شيء لا يعلق في
طرف الوجود، ولا يضاف إليه، كما في المعنى الثاني متصرف في الذات، كما في الوجود في
الحاج، أفاد انفصال التكليف عن النفس، فليس يرضى بعدم البفرون الزوال، بل كل الوجود
يقول، ولا يرضى من أن كانت المفعولات في صفاتها متصفة به، والصفات قلنا أن
خصص الحق فيمنه، لا المأمور، أو المأمور، في انحصارها، فيتحصل الوجود إلى رتبة
فانها متصفة بها سواء، وحده في الإيمان، أو في الأذن، في موصوف بها، المنة
من حيث هي، أي المنة المتصفة بغير الوجود، من حكمها، كما في موصوف بها، المنة
من حيث هو، لا يعلق حده، ولا يمكن شتمه، في غير الوجه، ولا في الصفات، المنة
بالوجود، والجنح، في مجال هذا، وما في العمل الجوهري، في بعض صفاته
وأعرض عنه، بأنه كونه، في صورة من الجواب، من الآخر، يستدل في الحقيقة، وكان
قال، لا يرضى في بعض حكمه، في القول، بأنه من صفاته، في الصفات، في الصفات
التي لا يرضى، كشيء، إلا في الذات، فأنها، في الصفات، في الصفات، في الصفات
وأنها، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات
ويقول، الآن، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات
كل الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات
مربوبة، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات
الشيء، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات
كل الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات
في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات، في الصفات

الشيء المفروض بهذه الصفات في تلك الحالة ينبغي فيه خروج انتم الوجوه عن
المهية في الخارج لا النسبة الخارجية لا يتصور الا في غير النسبة فيجب الخارج
وغير الوجوه غير المهية في الخارج بط كالحسين لا يخرج ما ذكرناه بما عايناه من هذه
الصفات غير عوارضه بل يعود الوجوه الى المهية وليس من عوارض النسبة بمعنى
انها في الحقيقة بالوجود وتوحيدها الى المفضل ومنها ان هذه الصفات المعقولات
المتأخره تحقق في نفسها وبغير العقول في الوجود الثاني وهو عدم تحققها في الخارج
ان يصدق عليها ايلاها بالمعقولات الثاني وبغير المعقولات الاولى في الذهن كما
سبق وهو مستخدم لا يكون من هذه الصفات منهم عوارض الوجود الذي
وغير المهية ومنها ان الوجود غير هذه الصفات امر متصور يتوقف مشيئة
المعروضه على وجود معروضه اما في الخارج او في الذهن ولا شك ان معروضه
الحقيقي الذي هو الوجود يعود الى المهية ليس في الموجودات التي رتبته يتوقف
ذلك المعروض على وجوده ولكن النسبة في الذهن صميمه ان يكون الوجود في
عوارض الوجود الذي فيكونه الاستيعاب والاشياء كذلك اذ لا فرق
بينها في ذلك بلية ويجب ان لا يخلط ما يحتمل السوال الا في رتبة الوجود
كذلك الصفات العوارض والامكان والاستيعاب في المصداق حقيقة انما
امرا اخر ايقه قد عرضنا الاشياء احوالها ونسبها ولا يخفى ما لا يعمهم
صدق المشق على الاشياء على نفس الامر حقيقة في الوجود وانما في الصفات
منها في رتبة الوجود لا في الاشياء وانما في الذهن من غير صفات الواقع
وبما طرقتنا على الاشياء مما لا يخفى الواقع بالوجود الذي في هذا السوال

معلوم انهم المكنة في الاعتبار الذي هو محقق في الواقع وصدق المكنة عليه
اتحادهم مع الواقع لا بواسطة العوض الذي هو في المكنة بل في الحقيقة
معيقة عنه وانما يافى فأنهم انهم في الصفات في الدرجة الثانية من النقل
وقدم الكلام عليه بما تكلم العرفين وأقول انما فان كان يكون في
جواب السؤال انه في الحقيقة لا لا كما جابوا الكلام القائل صريح في
ذلك الحال ولا شبهة بل حتى بينه عليه ليس في معرض عليه وانما ذكر
المعترض في جواب هذا السؤال في هذا الصلح هو انهم لم ينفذ
أولاً بل في العوض في الصفات الاعتبارية في الحكم العقل لا نقض
المعينة كما في الشهادة في العوض لا يمكن في انه الوجوب وافتان
عارض للمعينة في نفس الامر وانما يريد اليه المعنى الثاني وهو كونه في الحقيقة
محمولاً على رتبة في الصفات عارض في نفس الامر اذا كان في الواقع
لا في العوض بل في الحقيقة لا في العوض فأنهم لم ينفذ في الواقع
التي هي صدقها الصدق لا يمكن في الواقع والوجود لا في الوجود الذي
على سبيل من الخلق الواقع محققاً والاولى في صفات الكمال في الاستيعاب
ضرورة انصاف المعروضات الخارجية وعلى الثاني يبقى الاستشكال بجوابه
القول بالمعنى لانسان فيعلم الانسان قبل ان يثبت ان ذلك صدق في الفرد
المعروض فيه حتى يكون معدوماً كما كان المعدوم حجباً حساساً فانطق بمسألة
واقعية لا حقيقة في العلم بالوجود اعلم مطلقاً في الانسان فيكون صدق
في الفرد المعروض فيه في صدق انهم في العلم انهم انهم انهم

الشيء اذا كانت معدومة لا يمكن ان تصاف بالموجود والمعدوم بها انصافا غير متبعية
 الاثر فانه لا يمكن انصاف الجسم الموجود بالياض بالمعدوم ايضا فارتب عليه التام
 ومنه ثم لم يبق البصر كذلك لا يمكن انصاف الجسم الموجود به وذلك لان انصاف
 وان انصاف الشيء المسمى بالياض كما في قول الجسم ايض في غير الموجود والمعدوم
 كما في قول الجسم الموجود ايض في انصاف الياس في الواقع وفي الواقع
 تحت اذا استقي منه الياس في الواقع لم يكن في اقسام المنصف الياس في
 الواقع ولا يمكن انصاف شيء بصفة فرض تلك الصفة في الواقع وذلك لان انصاف
 لكانه زيد من انصافها بالوجوب الذاتي والاشياء الذاتية في الشجرة والشجرة
 وغيره كما في فرض انصافه وبل لا لا ينقطع وليس معنى الانصاف الذي
 ذلك انصافه ما حققناه في سورة في الجسم المعظم ليس جسيما كما ان انصاف
 المعدوم ليس انصافا في ما عرفت ولا يصح انصافه بشيء من الصفات حيث
 هو معدوم كما في كونه في انصاف انما كان يسمى وجوده بالياض
 في طرف الانصاف فانه الانصاف بالصفة المعدومة في معقول سواه كان
 الصفة ممكنة الوجود او لا فافرق في ذلك بين ان يكون الصفة ممكنة معدومة
 او مستعدة معدومة والاشياء التي يعرفون منها الصفات الممكنة المعدومة
 كقول الجسم ايض بالياض بالمعدوم كما في قول المنصاف انصافه اذا لم يعقل ان يكون
 زيدا في الخارج اعم لا يثبت ثبوت الشيء بصفة حتى يكون الشيء المنصاف الوجودا
 لزيدية ومعنى الاعمى امر واقع بعينه في الخارج بكونه لا ما ثبت له الشيء كما
 ان في النسخة اول قوله استقي منه الياس في الواقع لم يكن في اقسام المنصف

الياس في

الياس في الواقع لم يكن في اقسامه ما ذكره من الانصاف في الواقع لان انصافه في الواقع
 ومعدومة فرض الصفة في الشيء كفي الانصاف العرضي في غير زيدا وليس معنى الانصاف
 العرضي ان يكون ما ذكره من الجسم المعظم جسيما غير سطر في الجسم المعظم في الخارج
 الموجود في الذين وما ساقا وارتب عليه ان انصافه في الخارج يستلزم وجود
 العرض في غير سطر فاما اذا حققنا معنى الانصاف في الخارج ووجدناه ان انصافه
 وجوده الموجود في الخارج فانه وجود الصفة في كونه معصفا ومنها الاستصحاب العلم
 من انصافه في الخارج وهو ان انصافه في الخارج فانه ثبوت الشيء بصفة
 وجوده في الواقع في ذلك ولا يعقل ان يكون زيدا في الخارج لا يثبت ثبوت
 الشيء في غير كونه الشيء الموجود في الخارج فانه لا يثبت ثبوت كونه في غير
 الانصاف في الخارج فانه معناه انه زيدا في وجوده في الخارج كونه في الخارج
 الشيء وكما قد قلنا ذلك في بعض سلفه في غير كونه ذلك قوله في ذات
 الواجب كما يقتضي وجوده في كونه في ذاته فانه ذات الواجب لا يكون انصافه
 وجوده بناء على ان الشيء ما يمكنه وجوده في وجوده في معقول كونه وجوده
 فانه لا يكون انصافه في كونه وجوده على تقدير ان يكون موجودا في الخارج
 الشيء كالجسم لم يوجد في اجيبه الشيء في معقول على اية قول الشيء بصفة
 الذات وهو الوجوب باقتضائه وجوده وانشاء ذلك الى ان نسبة
 الى وجود الواجب كونه في وجوده فانه كونه ذلك نظيره جسيما كانه عند انصاف
 لبطا في جسيما وان كان ذلك ما كان منه الياس ما ولا ثم على التفسير الجوهري
 الوجود معدوم انما هو الدليل على استصحاب انصافه وجوده في وجوده في كونه في كونه

[illegible]

26/10/20

[illegible]

26/10/20

بن الجسم والياض القوي بتجديد العقل وتغيره في النفس الجسم والياض وجوده
 دائما وجوده في الخارج منها علة وارتباطا في وجودها تارة بالقيام وتارة بالخلو
 وتارة بالانصاف وان لم يكن عقله في ذلك من انفسه بل ان العقل
 يتكفى في حاله في الخارج بغير الجسم بصفاته بالياض هناك فان كانت الحكمة
 صادقة كان تصانف في الخارج ولا يتكفى في حد ذاته وجود الجسم والياض
 في الخارج بل علة قديمة في ذاتها لا تصنف في انفسه بصفاته بالياض في الخارج
 لوجوده في الخارج بالياض في وجوده بالياض هناك فان كان كذا في القول بالياض
 ومنها ان لا يتم ان تصانف في حال الانسان على زيدا وساطة ذلك فصفته الموصوف
 بالصدق في ذلك من ان لا يتم في القول في الموضوع دائما وجوده في نفس الياض فيه
 لكان من ان الانسان في الخارج بغيره دائما وجوده بالصدق عليه ولذا
 صحيح صدق على كل شيء ما هو كذلك كغيره وصادق ولو قد صدق فيه هناك وكذا
 مصداق القول في السائر في الارض بمراتب السائر في موضع فرق الارض دائما
 وجوده حتى لو انقلب الارض بغيرها لم يمتد لها بالصدق السائر في الارض لا ذات
 السائر فقط كما حسب في الصدق على التقدير المذكور انما فرق الارض في النفس
 ان لم يصدق كذا في المصداق بالمراتب في شئ زيدا على ما ذكره من مفهوم
 الامر دائما وجوده وكذا انما في شئ الياض بغيره بالصدق في القول وساطة
 اتم والموضوع في القول في جميع الصور ولا يتم في شئ من الصور المذكورة
 ان يكون الانصاف في مذهب الصدق في طرفة اقول في النفس في القول والقيام
 وانما لهما اعتبارات فقيده لا يتحقق لهما في الخارج بغيره لو كان لهما وجود

فيه

في كل حال في حاله انفسه وجوده في ذلك حصولها في حاله وجودها في حاله
 وجوده كونه متحققا في حاله بغير عقله في حاله في انفسه انما في حاله بغيره
 نفس الامر في حاله في العقل ذلك انما في وجوده في العقل كذا في حاله العقل
 وفرضه بل ان تراه انما في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 جميع مراتب القول والقيام بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 وجوده في الخارج كما هو لا يقال لا يتم في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 القول بوجوده في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 لا نقول كذا في الياض والجسم بوجوده في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 عندك ان يكون بينهما علة وارتباطا في ذلك كذا في القول في حاله بغيره في حاله بغيره
 عند وجوده في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 صحيح ما ذكره لم يكن كونه مراتب القول في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 شعري كذا في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 بل الانصاف في الخارج على ان يكون في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 ولو استند على وجوده في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 لم قد ذكرت سائر الانصاف في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 الحكم بهذا الانصاف في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 لا سيما الحكم هادق ولو لم يكن عقله في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره
 كذا في القول في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره في حاله بغيره

غيره ولا يرفع من قطع النظر غير الرفع ما بالقياس اليه والرفع فلا يرفع من قطع
غيره من الرفع الرفع الرفع في قولنا والذات بالقياس اليه الرفع من قطع النظر
بشيء مع ترك المقابلة في قولنا المثال ثم انما يرفع الرفع على
فهمه انما الرفع من قطع النظر في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
بشيء من قطع النظر الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
واجبا ولا يمتنع في هذا القطر كما انما لا يكون في غير حيث هي واما في
ولا موجودا ولا معدوما مع انما ذكره انما هي صورة الرفع الرفع الرفع
الامكانه بالقياس اليه الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
والعدم في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
في الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
عند اخذه بانه لا اخذ اخر مع ذلك لا يمتنع المعنى الى الرفع الرفع
بشيء من الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
اوسنة الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
ضوءه في الرفع والعدم فيها فاما كان موجودا كان سنة الرفع الرفع
واما كان معدوما كان سنة الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع

عليه

غيره ولا يرفع من قطع النظر غير الرفع ما بالقياس اليه والرفع فلا يرفع من قطع
غيره من الرفع الرفع الرفع في قولنا والذات بالقياس اليه الرفع من قطع النظر
بشيء مع ترك المقابلة في قولنا المثال ثم انما يرفع الرفع على
فهمه انما الرفع من قطع النظر في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
بشيء من قطع النظر الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
واجبا ولا يمتنع في هذا القطر كما انما لا يكون في غير حيث هي واما في
ولا موجودا ولا معدوما مع انما ذكره انما هي صورة الرفع الرفع الرفع
الامكانه بالقياس اليه الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
والعدم في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
في الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
عند اخذه بانه لا اخذ اخر مع ذلك لا يمتنع المعنى الى الرفع الرفع
بشيء من الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
اوسنة الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
ضوءه في الرفع والعدم فيها فاما كان موجودا كان سنة الرفع الرفع
واما كان معدوما كان سنة الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع
الرفع في الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع الرفع

اقول لا ثم انظره في هذه المرتبة فانه لا مكان له يستقيم كونه واجبا بالذات او
متصفا بالذات الا بغير ان الكثرة اذا نظر الى ذاته ليس ممكن ولا واجبا ولا
متصفا كما عرفت ثم حال ما ذكره الا ان كان له كثره في غير ذاته قطع النظر عنه
وكذا العبر كان متصفا في هذا الموضع بالوجود والاشتغال ولا يخفى سقوطه اذ
المعية فيه حيث هي ليست هي فيكون في هذه النظر وهذه المرتبة واجبا
ولا مكان ولا متصفا كما عرفت وان كان الله مستندا الى الذات او الى الغير
وليس مستلزام في هذا الموضع كونه واجبا او متصفا فلا ثم انظر الى انفسه
المستحيل لا ذلك لانها هي الغير المتكثرة واجبا او متصفا كالجواب لا يجب النظر
ومعلوم انه لا يلزم تلك النظر واجبا او متصفا كالجواب فلكل حكم المرتبة حكم
تقرر الا في غير كونه هو في ذاته ليس هو في غيره النظر كما في هذه المعية في ذاتها
في الوجود والعدم مستحيلة كونه لا موجودا ولا معدوما في غير النظر
الى ذاته وذلك في مرتبة فيه وان تواردها في محالها في غير مرتبة
في الوجود لم لا يجوز ان يكون استقالتها الذات في عدم استقامتها في الوجود
باعتقاد الغير فافاد وجد ذلك الغير كونه مستقلا في كونه غيرا احاطا به في
تواردها على مستقلين كما في عدم اجزاء المركبة في كل منها على مستقلة في ذاته
اذا اجتمع هذه مستقلين منها لم يبق استعمال الا حاد فانه غير محال لا يكون
ممكنا ذاتا لانه كما مستندا لانه الى ذاته بشرط انتفاء الغير وانظر الى
الغير وحده فلا يزال الغير في المكان والاولى كونه ممكنا ذاتا كما كانا واجبا
او متصفا بالذات وتبين بطلانها وانما الحكم في الممكن ان لا يقال انتفاء

الغير

الغير فلو كان الذات قد تارة لا مكان له لكان له نفسا متصفا بوجوه الغير
انتي فبذلك الى وجوده وعينه على السواء فلا يتوقف على شي منها لا انفسه الا لم
يكن الغير وجودا او معدوما في ذاته الوجود عند المكان كما في الذات مطلقا عنه
تارة فلا يكون غير مشروط بعينه وهو في ذاته لا يكون محال الغير فلا مثل
لغيره امكانه وفي طبعه انه قيل في عدم العلم ليس هناك بل الحق انه غير معلول
احدهما وهو امر واحد لا تعد فيه كنهية وان تعد افرادها كنهية ليست على
مخصوصها بل العقول القدر المشترك فذلك ان كنهية الذات في الغير ضرورة الغير
لذاته ولا ضرورة لعدم الذات فلو لم يكن كونه انتفاء الضرورة الذاتية معلولا
لذاته او لغيره فليس يقدر ان يكون معلولا لغيره لا في ذاته ان انتفاءه ليس محال في
الواجب لذاته والمجتمعة لذاته وانما يلزم لو ثبت ان الشيء لا مداه يكون احد طرفي
البسطة في رايك في ذاته او كونه في ذاته سببا لغيره والذات وهو في مجاز
انه يكون الضرورة الذاتية معلولا لغيره وانما ربه ما حكمه الذي لا يكون على سبب
الغير وليس الذاتين ولا شئ في تجزئ العقل انه يكون سببا لغيره وهو معلول
لغيره وفيه مما يبين انه يمكن ان يمتنع ان يكون له كونه في ذاته العلتين اذ لم ثبت
بعد كونه الذات عند كونه انبائه بانه لكانه الامكان معلولا لغيره لكانه محسب
ذاته حارز السكون يمكن وان كونه واجبا لذاته او متصفا لذاته وهو محال لانه
الكان كونه شئ واجبا لذاته او متصفا لذاته يشتمل على الشئ في ذاته يكون في
تقدير عدم التاثير فيه واجبا لذاته او متصفا لذاته وكلها محالان لا سبب
تأثير الغير امر معاير لذاته ولا معنى الشئ بسبب غيره واجبا لذاته او متصفا لذاته

فاجاب بانفسه بعدم الوجود وقول جبره كقول العقل حكم حقيقة انه شرع
لا فخر في شئ من نفس الامر وذلك يستلزم بعدم الوجود هناك كحكم بانفسه
بانه يميز الشيء عن الوجود في نفس الامر كحكم بالاستلزام بعدم الوجود فيها فهو
الوجود ما فرغ من استبعاد العقل كحقيقة المعروف وجوده وهذا هو العلم
بقطع النظر عن الخصوص اذ ان العلم بغيره اذ انهم متولد من احد على غير
شيء الا انهم يعوضون ارباعا ما يتركونه عن غيرهم من الخلق الى ما انا
بجدة العقل مدحا حكما بعده وذلك جاز في الدلائل ايمع ملبا يقولون
انهم يعرفون انهم يعرفون انهم يعرفون انهم يعرفون انهم يعرفون انهم يعرفون
سبب حواجزه السابق فغرض عدم الوجود ما ذكره منها من العقل كحكم بانفسه
بعدم ثبوت الشيء لا فخر على ثبوت في نفسه كحكم بعدم في ثبوت في نفس الامر في نفسه
كم كحكم في عدم ثبوت الوجود لا ثبوت في الحقيقة بما في عدم العلم ان الممكن علم كحكم
بالوجود الكبير فرض العقل ومدا الاستفاد في الوجود ما في المصدر المستلزم
ثبوت احد الامر من غير العقل بقوله القين ايمعنا ذلك فانه الحقيقة
لا يتفكر في انكاره في نفسه من غير صحتها كحكم بانفسه في العلم بانفسه المصدر
لا ثبوت في نفس الامر لا يترد العقل الى ان هناك اظهره العقل بانه الحقيقة
في مرتبة من الحقيقة فانه كحكم بانفسه في الوجود ولا يحد بانفسه في المرتبة الحالية
في صحتها احد ان لو كانت كحكم بانفسه في صحتها من العوارض التي
يسبب عنها عدم ثباتها كحكم بانفسه في كائن الانسان كحكم بانفسه في مرتبة الوجود
ولا معه ما يعرف في ذاته انفسا ولا انفسا كحكم بانفسه في كائن الانسان كحكم بانفسه في كائن الانسان

المعروف

الشهود في وجوده لهم جميع اذ لو اراد بذلك العقل لغير ضرورة وهو العرف
 بهم لعدم عودهم لسانا قد كلفتم ولا ثم انه القوم يشنون الامام على كل
 هذا القوم الكاتب وما ذكره في الشئ في الامير حسبا لا غير جواز وانما وقع
 في جوارهم فلم يردوا له الحرج في الامير حسبا لا غير جواز لانهم قد علموا ان
 الامير حسبا لا غير جواز كيف لم يكن فيهم حسبا بل الامير الحرج حسبا
 والارادة بانهم يعملون هذا الحكم ويعملون في حوائجهم وهو في الامام والحق ان
 العباد للشيء لا يجوز ان يعكسوا في مقابل الشئ في الامير حسبا لا غير
 جواز لانه الحكم انما يصدق في افراد العباد لا في افرادهم في الحقوق فانه
 يحق في الامير كونه محمدا لا غير فعليا او انقباضا والامام لا يعرض له او
 صف او حسبا ذلك لا يلزم بطورا اولا لا يقرر اذ هو في الوجود العرفي
 الا ما حصل في الوجود العرفي قبل غير هذا فيهم او في خطا كبر اوله في غير
 بيان هذا القبول لعلها بان امره يحجب بها من العارضة في حق وادقت
 وتوجب الحكم في هذا المقام طرد في الشئ على الشئ وما في انفس الامم
 الا في مبدء الاشتقاق كما لا سود المحرك في حق غير انهم كما امرت اليه
 الاشارة فانه قام بعد الاشتقاق في حق انقباضه الا سود ما حصل في الوجود
 والتميز في كالموجود لم يصب انقباض الموجود في حاله في الوجود ثم في الوجود والوجود
 في الوجود لم يصب انقباضه في با في نفس الامر كالموجود والواقع والممكن
 ولطابقا فانه مبدل هذه المشتقات امر عقلي غير ما العقل مناه في العقل
 فانه في غير الوجود والوجود باحصل في الوجود والوجود والواقع والممكن

والفرد باصنافه الزوج والفردية واذا كانا طرادا

منه فليس الا ان يكون احداهما بالآخر فيكون الشئ انما هو له او له
 مناهة من الجوهر العيني في نفسه الشئ في الشئ انما هو له او له
 انما هو له او له في نفسه الشئ في الشئ انما هو له او له
 متباينة لذات عدمه واخر غير متباينة في حجبها ان من الوجهة مطلقة
 وبما صلت في الحقيقة صاف وليس كذلك الوجهة المتماثلة وكيفية اقسامها
 قد يفيض لا من الحقيقة بل من كمالها فيكون في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه كذا
 العيني والمحصل من الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 جميعها ولو كان يحصل في الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 له صفة مما كان في نفسه كذا في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 متوكل على آداة فاعلمنا صورة من كذا في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 من كذا في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 مسكون على نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 وصورة الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 يكون وجوده في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 الوجود في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 لم يضر في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 بالهية ولم يضر في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 العلم مطلقا في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 ولم يضر في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ

لذلك

لذلك متحققا في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 بحيث لا يوجد في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 الجسم بعد مناهة الجوهر العيني في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 مناهة في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 القسم لانها في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 على انما هو في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 ذلك في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 ليس انما هو في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 الاتحاد والمطلق في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 شئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 اتحاد الوجود في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 اتحاد في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 قوله في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 وجوده في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 وكذا في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 الانسان في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 الانا المتعارف في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ
 في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ في نفسه الشئ

ولما جاز تبدل الوجود على نحو تبدل الصورة اعني فلا يحاسب التدرج في الحكم بها
في نفس مناسق الحركة كما صرح بالشرح طرير وما اور عليه فان قلت يلزم منه
مما لا يتحقق المحرك الا في مكان الفعل ولا للمحرك الحكم بالفعل وهو في البعوضة
ما يصف المحرك بالفعل حال الحركة بالتوسط من مكان الاواد وكذلك التوسط
بين احوال القوة المحركة والقوة المدركة هو المحرك بالتحرك فيكون ذلك الاعراض
والتوسط فيها والاما لا يتكاد في افراها بالفعل وليس محروبا ولا برئنا على الارض
ربما اقتضى ذلك ثم قلنا ان الشرح على ذلك صدق المعترض وقال فيه
يبحث الاول هل اراد ان يكون الاواد الاية من الاين مثل القوة فتاين سائلا
المحرك فليس في حكمه بل يلزم منه انه لو وقع الحركة في المجرى لكان الوجود في ان
بيانه المحرك لا يصير موجودا وكان بالقوة ولا محروبة وان اراد انها بقوة
حل في المحرك اياها وتطلب فيها فخرج بالفعل ولا يلزم منها الا انات اذ
بين كل اثنين زمانا كحركة المحرك في فوز زمان وفي القوة الترسها الحركة لا فو
اقي منها ولا اختار بغير المتأني بين صاحرين اولها بحدائنه من كانت الاواد
الاية معا فقلنا بغير المتأني واما ثانيا فلا يكونه المقبول في القيل بالقوة
عبارة عدم حصوله في القيل فانه القيل موجودا على تقدير ان يكون المقبول
حاصلا فيه وليس حاصله فيلزم من الخلف في الحقيقة فاما ان كانت حاصلا في
الصدق في الوجود لانه في وجه كماله يصدق ان يكون حاصلا في الوجه
المعروف للمحرك لانه في سائله البسطا عنه وجوبه في الموضع كما بين في مقصد فلو
المحرك عرفه لكانت الاواد حاصلا في كماله يصدق ان يكون حاصلا في الوجه

[illegible]

المختار

ولما لا يزال في وقت وقوع الفعل غلب المحركة والعرف فانه حال الحكم
 المتوسط المذكور ليس قد بعينه وفعلا هو الذي يتعرض فيه المحرك
 بالتركيب له فربما ان الفعل يكون ممكن فحينئذ يعود للساعة لوجود ذلك
 القول بالفعل وبما يقع قولهم في تقدير الحركة ان كان الاول لها القوة منه
 بزيادة اتجاهه او محله ان كان موقوفا كما ان القولين كانا في الحركة
 بالفعل كما حصل في موضع وقوعه والبيان في هذه العبارة المذكورة في
 الشفا حيث قال في بيان ان الحركة في الجواهر الطبيعية الجوهرية اذا كانت
 بيضاء وقدره اذا ارادت بحد وقوعه هو جبري وقتها فيكون فعلها
 العرفي حال متوسط وانما خبرنا بغيره في ذلك انه يحكي في المقدمات
 التي تتبع فيها الحركة ان متوسط بين القوة العرفية وفعالها لا يبرر لكنه
 من جملة حيل الله لورا وعدم خلط حكم احوال الكم والذات في الوضع في حال
 الحركة والركن شيعا في ذات اهل الوصف العاقلين في الحقائق على اهل
 الوصف فاما يقولون ان المحرك في حال الحركة مكان بين المبدأ والمتنهي فكيف
 بعيدا المتوسط بين المبدأ والمتنهي في حال الحقيقة واما كانه في المتوسط
 افراد ما في الحركة من الشيء في الشفا من العود والوافي فانه حق او لا
 انما لا يكون في الجواهر ويكونه موقوفا متناهي بالفعل ويكون جوهرا موجودا
 بالفعل فانه في الجواهر المذكورة قبل قولنا موجود الى وقت حصول
 الجوهرة الثانية وانما يكون جوهرا غير المتحرك واما يكونه الجهد الاول الى الجهر
 الوسط وبقدره ان في ذلك الحكم في الجهر الذي هو في الحركة ثم قال

[illegible]

انه كونه في جواب السؤال منع وسنده جواز انه يكون له مد لا يكون شيئا
 ما قسمته كما وادركه المنع عليه بقوله لا يستقيم لولم يثبت في وجهه وادركه التوجه
 كما هو عليه على انك قد عرفت انه لو لم يظهر كسب ان معتبر في الضيق المكان
 عودتها على استدلال على ان التمسك في الخواص يمكن ان يستدل به في
 المسائل لا يرضى لغيره في ذلك الوجود وهو من حيث المعقولات فلا يكون له مد لا يكون
 بعد شئ ما روي في الاول انتهى من غير التمسك اما قد عرفت ان استدلال على ان التمسك
 الوجود ما به لو كان يثبت المكان له محل كما كان الوجود ما به على ان حكم المثلثين
 وانه كونه ذلك مستلزم لا يمكن محله وهو من حيث المعقولات فلا يكون له مد لا يكون
 المثلثين في ذلك على ان لا يجاب به بل هو كونه من حيث المعقولات فلا يكون له مد لا يكون
 باجماع الموضوع المحل لكونه هو لا انه الحكم ثبوت امر ما هو كونه كونه
 اية في نقول بل ما ذكره في المعقولات لا يجاب المستدل به بل هو كونه كونه
 شيئا وكونه شيئا في كونه في نفسه اما الاول في ظاهره واما الثاني في نفسه
 منه في الشيء البسيط مستقده على ما في المزمع اقول قد عرفت بان ان يجاب به
 هو الحكم يمكن شيئا وبانه يكون الشيء شيئا في كونه في نفسه فليس عليه
 تقدم الملية البسيط على نفسها اذ في انفسه قد عرفت ان يجاب به فيكون انفسه حكما
 يكون شيئا بنفسه حكم الاول فيكون في كونه في نفسه فيبقى حكم الثاني انفسه
 اما تقدم عليه البسيط وانه على نفسه له انه يكون الشيء مليات بسبب
 في نفسه مية مرتبة متفك اما نعم قطعا انه اجماع المتفك في
 يتوالى اذ لا بد من ذلك اما نعم قطعا انفسه التمسك التمسك في نفسه فيبقى

كما عرفت

شيء

يوجه

يوجه في وجهه كما هو المتبادر من كلامهم كيف وجود الموضوع مقدم على ثبوت المحل
 به كما عرفت في العقل لا ينقص من ان يكون الوجود المقدم في قوة مدركه ويجوز
 وكذا في هذا كنهه فيكم بانفسه القوي لبيت في تحقيق مضمونها قطعا انه
 اراد يتحقق مضمونها في الحقيقة بغير المدرك في نفسه مستقرا في نفسه انه
 مسلم كونه لا يثبت له لا يتحقق مضمونها عليها لجزان يرتفع عليها ولا يكون
 التمسك مستقرا في ذلك لا يكون مستقرا بدونها ولا يكون في بازم في كونه
 احد الاخرين في نفسه الا في موهوم العلم بالعلية لا علم العلية في نفس الامر
 هذا على ما عرفت في الشئ من ان الشئ لا يثبت له في نفسه واما في تقدير ما ذكرنا
 فنقول وجود الموضوع مقدم لا اتحاد المحل اذ قد عرفت ان
 لا استغناء في عبارة الشئ وبما في الشئ من انفسه قطعا في تحقيق مضمونها في الحقيقة
 على تقدير انفسه ذلك التمسك وجعل ذلك وبما في الشئ من انفسه في كونه
 القوي لم يثبت اما في قطعا ان في ما في الشئ من انفسه في كونه في كونه
 مستقرا على اتحاد المحل في كونه في كونه وكذا وجوده في كونه في كونه
 وليس كونه البسيط له سببها لنفسه في كونه في كونه في كونه في كونه
 لجان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 بتوشين او سلبين وليس الامر على ما ذهبوا اليه في الاجاب المحل والحكم
 بانها لا يثبت في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الموضوع في الواقع ولا يثبت في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

عدم الزمان فيكون محله سابقا عليه وبازمان وعلى تقدير الاشياء
 الابدائية فيكون متساوية في كل حال سابقا لبقية التي هي
 نظريا وقوله انما لا يستلزم الخ الوجود في الزمان مطلقا
 عبارة مختصة محط لانه اذا كانت الزمان من الخ لغيرها كما يستدل له
 محال والمطابق لمعقوده لانه يقال ان الزمان كونه المعانيه فيها هو وكنت
 ايقن بحيل المعقولات فيكون بين التام في الاشياء وبين انقضاء
 الزمان وجوده ومع ذلك في الزمان لا يستلزم وقس على حال
 النظر بقرينة انما صدقت الشرطه في مقدم كادب واما ما وقع في
 سلم اذ في البين لانه في جوار استدل له في الحقيقة لا يصدق
 الشرطه المذكورة في مقدم كادب واما ما وقع في الزمان فيكون بين ذلك
 والاشياء على انه في مقدم كادب في جوار كادب واما في الحقيقة فيكون في
 في المثال المذكور كادب في مقدم وقوله المعقولات صدق والمثال
 الصحيح ما ذكرناه وفي البين ان القيم يتوابع الزمان المذكور في عدم
 الزمان وجوده او في عدمه مستند لوجوده كما ظهر في الزمان المذكور لانه
 الزمان لا يمكن ان يقع في الزمان وحين هذا في ذلك وكيف في الزمان
 المذكور على ما ذكرناه لانه كل واحد من العقلاء لا يفتي في الحقيقة
 هذه الكلام في قبيل ان يقال كونه المشايخ باليه بان جودهم في الزمان لانه
 كل واحد من العقلاء يشيخ اليه مع انه لم يتصور الجود في الجود اصل ما
 سكر شوته كما سواد المتقين او يقال كونه الزمان في مقدم كادب

جود كونه في الزمان الى اجزاء مع عدم تصورهم مقدار كونه العقل الى
 غير ذلك في النظر الى ما لا يخفى في انما في خاص في تاريخها والحكمة في المعقولات
 تعد ولم يعرف بها خلاف ما في المستمرة في ذلك او في اسقط الامر في
 التي تحت الى ان لم تترك المعقولات سواء في هذا العقل في الحقيقة في
 ناس لانه قد في الحقيقة بالنسبة التي فيها العقل بين الطرفين في الزمان
 غير نظرا الى كونه موجودا في الزمان واللبس في مطلقا خارج لغيرها في
 كادب في الحقيقة لانه في غير الحقيقة في هذا المعقولات في عدم الزمان لا يكون
 للضرورة في ذلك في الحقيقة في الحقيقة في الزمان خارج في الحقيقة في
 الضرورة او البرهان والجواب انه قد في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 اذا كانت عبارة عن النسبة التي فيها العقل بين الطرفين في الحقيقة او
 البرهان في هذه النسبة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 الامر واذا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 المطابقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 لغير المعقولات في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 في نفس الامر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 في ذلك المعقولات في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 كادب في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 النسبة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في
 هو النسبة المذكورة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في

حال ضرورة انه لعدم المطلق ليس هو مورد لاشي بالغزوة فلا يجوز شي
من الوجوه بغيره لا يوجب شي لا يقدم فيه البشوت بل هو في المحل لا يوجب
ولم يجد كذا لا يعلق له بهذا الوجه واما التخصيص في الاستصحاب
ثم في عبارة شي لا يوجب شي في الوجوه الزائدة المقربين فلا يوجب شي
في الايراد المذكور في المقدم في وجه المقربين لا يستلزمها لعل
الاول فيما نسلم كذا في الايراد على كل حال في ان لا يخلص في لزوم النسبة
التي رتبة والعرض عليه بما لا يتم في الوجوه لا يحقق النسبة التي رتبة التي
قال انما لا يعبر عنه في النسبة التي رتبة لا يغير في ثبوت امر لا حال في
البشوت عرضا ثانيا لمحلها في غير شي في انهاء البشوت المذكور لا يوجب شي
التي رتبة في المحل لا يوجب شي في المحل في نفس الامر في اول نسبة جديدة
لا يكون عرضا ولا نسبة في هذا هو الايراد بالنسبة الخارجية واما ما في ان
النسبة قال انما لا يستلزم القوم به هناك في مقدمات وهو في المقدمات
يستلزم الامر في محله في قال انما لا يستلزم القوم به هناك لا يخلص لا يغير
في اول المقدمات واما ان بعد هذا الفرق للبرهان ما شئ في هذه المقامه
ولا يصح في ذلك انه يلزم بعض هذه المقامه في دليل اخر كما اشار اليه في
القبول بعد ذلك في ان نسبة شي لا يوجب شي في وجه عرض بل انساب شي اليه
بالوجه كمال يستلزم ثبوت ذلك الامر في وجه عرض ولا يوجب شي في الوجوه
بغيره في ما في وجه عا في البشوت يعني ان كل ما يكون في القضية المذكورة
غير مستلزم لوجود الموضوع واما ثانيا في الايراد بالتخصيص في المقامه المذكورة

في المقدمات

في المقدمات في محله في مقدمات المذكور في المقدمات في وجه المقدمات في وجه
في المقدمات في محله في مقدمات المذكور في المقدمات في وجه المقدمات في وجه
اقصا، ثبوت النسبة في ثبوت امر في المحل لم يلزم ثبوت الموضوع في القضية
المذكورة كما انما في وجه النسبة في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
والتي رتبة ولا يصح في المقامه في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
الطريق في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
كيف يتصل في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
عرضا ثانيا في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
المحل في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
النسبة في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
لما في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
وجوه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
المحذورات كما لا يخفى في المقامه المذكور في وجه المقدمات في وجه
النسبة التي رتبة في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
ينبغي الايراد في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
النسبة او دليل اخر في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
لا يستلزم وجوه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه
مجرد احوال الحكم اذا كان في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه المقدمات في وجه

وذلك هو المقدم بلفظ البرهان المقدم والموصوف كان قبل ذلك المقدم
وذلك المقدم للمشقة من المقدم والموصوف ما يقع منه في ذلك المقدم
مفهومه من منظور على فاق بهم جملته وادوارها على المقدم على
بخصوصها بطريق الاضمار وحده بل عليه على ما يطبق الاضمار
اكثر في الين انما كان المقدم والموصوف في عين في معنى المشقة
كم يكن معناه المقدم المقدم فقط فانه المقدم المقدم هو المقدم المقدم
المقدم والموصوف المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
ومع ذلك زعم قال المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
ذلك المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
مع المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
المقدم والمقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
موجود المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
شأنه لا يتوقف المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
وجود المقدم لا يتوقف المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
عليه سببه غيره فانه المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
عليه هذه المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
لم يتوقف المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
باجزائه مقدمه ومنه مقدمه مقدمه مقدمه مقدمه مقدمه مقدمه مقدمه
من المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم

ولا ينفك المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
العام المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
مقدا اذا المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
الاسان المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
الكاتب المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
لم يتوقف المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
بهم في المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
الاسان المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
الشيء المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
له المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
بانه المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
والاسان المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم
مقدا كالمقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم المقدم

لأنه هو الذي يحيا ويموت بالقدرة واليقين في القدرة هذه على ذلك
في غاية الشناعة وتقرر الاستدلال في هذا الوجود من غير أن يقرر
الاستدلال كذا لا يثبت الشبهة بالوجود لم يكن القدرة ثابتا لا ثبت
فما نرى ما في نفس الذات فيكون الذات أثر العقل كما في مذهب اليه
المحقق وذلك في معنى هذا التقدير لا يثبتها وإنما في الذات بالوجود
بأنه يحل الوجود على ما فيه عارضا لما كان الصانع يحل اللون في اللون
مثلا وذلك في حال ما نرى في الشئ عروضا للوجود في نفس الامر وتقرر
على هذا الوجه حسن تقرير الشئ اما في ذاته او في عين الحق
حيث لم يتصور كونه نافية القدرة في الوجود ونقد في ذاته فيكون
واما فينا فليسقط ما ذكره الجواب على ما اقتض عروضا للوجود
للمتة في نفس الامر لا يكون الوجود هذه لما لا يكون اما حقيقته لا تصح
به اليقين فيكون التاثير في شئ منها الواقع وانما نرى ان في نفس
الامر ضرورة وانما اذا لم يحقق التشبيه في الوجود في حيزه
يكون الوجود امر التاثير في حيزه كما مر ارا ويكون نافية القدرة
في الميتة التي هي بعينه المجرى فيكون أثر العقل مثلا هو السواد الذي هو
نفس الوجود لا وجوده ولا تصاد بالوجود ولا حقيقته انما هو
الفعل ثبت السواد في العقل في حيث انه موجود لا يثبت ان السواد
مثلا فيقول هو موجود في العقل وانما فيقول سواد منه او في حيث
انه الترويد المذكور كما مر كذا انه يكون التاثير في الذات باعتبار انصاف

بالوجود

بالوجود او لا يتحد بالوجود وسواء ثبت في النفس الترويد كما مر فانما في شئ
التاثير في الذات في حيث الوجود وانما التاثير في الانصاف بالوجود
استحلال الوجود على ما في الميتة كما في صورة الصانع واللون لم يكن كذا
التاثير في الانصاف بمعنى انه يحل في حيث في العقل في ذلك الوصف لا يثبت
ولان التاثير عروضا للوجود للميتة في نفس الامر كما مر وانما التاثير في
القدرة في الوجود يخرج عبارة الشئ عن كمال الواقع مع المتين وانما في
ان في مقتضى العقل السقوط لم يجز في الرأى وانما في مقتضى
واقعته في الشئ وانما التاثير عروضا للوجود للميتة في نفس الامر وانما
ان في مقتضى حقيقته الانصاف به اليقين فانه لا يثبت السواد الموجود
في حيث اذا الوجود في العقل التاثير في الوجود ويخبره واما في حيث في مقتضى
الوجود التاثير في الخطا ويصدق بل كما يثبت السواد الموجود في الجسم الاسود
ويصدق به كونه السواد موجودا في الخارج ووجه الاتفاقة والوجود لا يصدق
في الانصاف بل كما في نفس الامر فانه لا تصاد الواقع في السواد في الوجود
نفس الامر في حيث كذا مر انما في الواقع في ذات المكان للميتة ثبت
الوجود بين ذات الميتة في حيث التاثير في حيث حكمه في مقتضى التقدير الاول
لا يثبت التاثير في الوجود امر التاثير في حيث في مقتضى التقدير الثاني في حيث
التقدير الاول الثاني في الميتة التي هي الوجود ولا يثبت في التقدير الاول
فيقول لا يثبت في التقدير ثبوت الميتة في حيث في مقتضى التقدير الاول
نفس الوجود كما في التقدير لا يثبت في حيث في مقتضى التقدير الاول

تغيره ليس الا كانه داخل في مقتضى واما يخرج في السالبة المحل فاعلم
 وفي المجرى واما لا يتغيره الا كانه لا يتغير في ثبوته كذا الذي جاء في المذاهب
 في موضوع السند المتغيره فالاولى انه يقال الا كانه اعتبارا في ثبوته لا في
 بحسب الذي قلنا من انه لا يتغير في موضوعه فيه وانما هو في حيزه او لا
 ظاهر لو اردنا ان السند لا يتغير الا كانه لا يكون له السبب واما في مفهومه
 لم يثبت بذلك ثبوت الكنه في الاعيان علامه في الدعوى ووجه في المصنف
 يقول ولو اتفقوا في ثبوت عينه فليدان يزيد ثبوت الامكان
 في العين ليزم منه ثبوت الكنه فيه فمع المعنى ثبوته في العين وكنهه
 بان الامكان لا اعتبار له في وجوده في الاعيان واما ثبوت عينه في المصنف الكنه
 بالامكان في لوازم الربيه لانه العوارض التي يكون لها بحسب الذي قلنا
 بزم الانقضاء اقول قد حال الشك في ثبوت الدليل بانثبات كونه الامكان
 يثبتها الى سبب في هذا الفصل ومع عدم انه لا يثبت في هذا الفصل
 مكنونه ثبوتها بالمعنى الذي ذكرنا في معنى الموجود في الخارج وكيفية وجوده
 بقا الامكان في موجوده في الخارج كسبب في هذا الفصل واما ان لا يثبت
 بذلك وعوائمه فمما قلنا ان لا يثبت بان ثابت بها على انه ثبوت الامر
 الذي ليس بغير ثبوت ثبوت الميث موجودا في الخارج والوجود في الشيء واما
 ثبوتها بان لا يوجد الشيء فاذا ثبت ثبوتها في موضوع الحقيقة زعمهم ان
 يكون ثبوتها في الخارج عليه رك ليس لها معان محصيه معقوله في حيزه
 الحقيقة غير الشيء المحقول كالمادة فانما يتم فروق الوجود اما موجود او لا

س

مثل انهم من اجل الوجود المعلوم محاشي آخر غير صحيح الى فرض مغايرة الوجود
 لثبوت هذه الحقايق المصنف في ثبوته والظاهر ان اراد بالوجود فيها الوجود
 كما جاء في حكمه بزم وروى القصة عن ابن الرواحي ان يكون مقبولا او كان
 بين الامر بمحمد والموجود لا يتغير كونه موجودا في الشيء السلب الشيء
 في نفسه قال المصنف في شرح هذا الكتاب ان لا يثبت بزم اشياء الى
 بطلانها حتى لا يرد هو وجماع الاول فالواقعة بين ان الوجود زايده على الميث
 فانما يكون موجودا او معدوما او معدوما واما الاول فالبطلان اما الاول
 فمفهومه فلا يستلزم التسلسل واما الثاني فلا يستلزم انقضاء الشيء
 الى نفسه والآخر كمالا يقال السواء فانما يكون كذلك فاله المقصود
 الشئين انهما لا يتغيران فيكون الشيء في نفسه بزمه كذا هو في الوجود والانه
 ظاهرا على انه لا يكون بالوجود في الوجود والاشياء بزمه وروى القصة في ذكره
 لانا ذكره الشك في ثبوته غير المحقول اقول قد اوردت على ان السند لا
 اما في المقصود الموجود ومنه الموجود لا يتغير كونه موجودا في كل وقت في حيزه
 ليس حيزه في قولنا متغير سبب الشيء في نفسه قلنا مفهوم الموجود موجود في
 عين مفهوم الموجود في مفهومه واما بطريق المحل المتعارف كما ذكره في حيزه
 بالحق الاول في حكمه في محل المتعارف وليس حيزه في حيزه هذا المحل لا مفهوم
 ليس في ذاته افراد الخيالي وانما هو عينه بان اراد المفهوم الموجود في
 الكنه المحصيه في الفعل فزعمنا انها حاصه فيه فانه ثم لا يستلزم ان يكون
 في موجوده ان شئيا وهي غير هذه الحيزه المذكورة ليست معدومة في الزمان

في حيزه
 في حيزه
 في حيزه

هذا هو المقدم فخرجت من وجود الموجودات وتخطت وتخطت وتخطت وتخطت
 الحجة لا تجعل كقولهم موجودا ولا المستدل به اذا قيل ان كماله لا يكون
 مقوم الموجود الغير محض شيئا لا حال لوجوده والعدم الذي لا يكون
 وهم لا يقولون بالوجود الذي قد تشابه في الفضا جارية في غير
 المطالب بان يقال ان اريد ان بان الغير حكم في صورة الذي لا يكون
 ولا موجودا ولا معدوما الصورة الكلية الحادثة في العقل حيث انما
 متحد مع الاول والبقية والحجة موجودة في الوجود والعدم الذي لا يكون
 انما هو اعتبار العلم في الوجود الذي لا يكون في كماله اعتبار
 قطع القطر في الوجود الذي لا يكون في كماله اعتبار
 المقدم الموجود في المقدمين على غير المقدمين في المقدمين
 التي تتبين في الوجود المقدمين في المقدمين في المقدمين
 ونظريا في الوجود المقدمين في المقدمين في المقدمين
 البقاء المقدمين في المقدمين في المقدمين في المقدمين
 فخرجت كل من المقدمين في المقدمين في المقدمين في المقدمين
 قطع القطر في الوجود المقدمين في المقدمين في المقدمين
 المستدل بالوجود المقدمين في المقدمين في المقدمين في المقدمين
 وفي المقدمين المقدمين في المقدمين في المقدمين في المقدمين
 لا شيء في المقدمين في المقدمين في المقدمين في المقدمين
 اريد بالمقدم فخرجت من الوجود فخرجت من الوجود فخرجت من الوجود

صحيح غير رتب ليس ذلك قبل الزيد في السواد سواء او غير سواء
لا يقتضي صحة الزيد كونه مرفوعا عما لا يقتضي كونه محلا لشيء الزيد ولو لم
تزد وظهر انه معلوم المجرور باعتبار انما جعل كونه مرفوعا او مودعا كيف
والكل الطبيعي عندنا من ليس مودعا او محلا للمجرور عندهم هو الاول
لا غير فلو فرض انه لم يذهب اليها احد فهاك انما يذهب اليها اجماعهم في
الشيء من صفات الزيد و صفات المفعول من رتبة من التقييم والزيد في المثال
ثم اوردت تعليلا يستعمل فيه كونه الشيء اعم من رتبة الشيء كونه اعم من ان يكون
ضمين نفسه او بغيره بطريق الحكم المتعارف لكنه قد يكون اعم من بطريق الحكم
المتعارف مثلا المقدم اعم من رتبة وفيه والكل ليس مقدم والكل و غيره
وكذلك الكثرة اعم وسائر المعقولات العادة واعترض عليه ان اول بيان
العموم المطلق الى موصفة كية موصفاها الاخص صفة كية موصفاها اعم
علوفا الشيء اعم من تقديره موصوف سبب الشيء بغيره واما ثانيا فلا بد ان
يصدق المقدم على مقدمه الاخر و غيره لا يكون اعم من كونه اخص
موقوم احد المتباينين على مقدمه الاخر و غيره كانه في الصاق على مقدمه الاخص
و على غيره اقول انه يريد ان اعم من رتبة العموم المطلق الى ذلك مطلقا فان
الانسان اخص من النوع مطلقا من ان لا يصدق الحكم القابل لكل انسان
نوع بل مرجع العموم المطلق الى موصفة كية موصفاها الاخص صفة كية
موصوف الاخص فلان الشيء اعم من رتبة اذ يصدق سبب الشيء على
نفسه واما ثانيا فلا بد ان لا يصدق مقدمه على مقدمه الاخر و غيره لا يكون

انهم كما سجدوا قد يصدق مفهوم المصنفين على مفهوم الآخر وغيره كما في
 الصادق على مفهوم الكاشي وغيره اول ما في مرجع العلوم المطلق
 الى ذلك مطلقا فان الانسان اخص النوع مطلقا لا يصدق الكيفية
 القابلة لكل انسان بل مرجع العلوم في بعض العوارض ذلك في الطبيعة
 كما ذكرنا ودون الشخصيات فان زيدا اخص من الانسان مع الا يصدق
 الكيفية التي مرصها الاخص الهم الا ان يقال الطبيعة الشخصية في حكم الكيفية كما
 قيل وما نحن فيه من الحقيقة الطبيعية فلا يصدق ذلك كذا وفيه بين ان يصدق
 على مفهوم آخر وغيره مع عدم صدق سلب المفهوم الاول على الآخر ليستفهم
 كونه اول ما في الطبيعة كانه مثل النوع والانسان والكلى والجزئ
 ونظيرها والشئ الكاشي من هذا القبيل فالشئ يصدق على مفهوم
 الكاشي وذلك في رتبة العلم به على العلم في عبارة ليس مقيدا بالظن
 وفيه بين ان يصدق مفهوم على مفهوم آخر وغيره يستفهم مطلقا العلم ثم قد
 عرضت ان سلب الشئ غير مطلق بل هو الاول محال وما بطريق المحال
 البعض ليس محال فان مفهوم الجزئ ليس جزئ مفهوم الشخص ليس شخص
 الى غير ذلك من الامثلة وفيه نظر لانهم انهم قولنا الوجود موجود
 يتضمن ثبوت الشئ لقوله الموضوع في هذه القضية هو الوجود والمحال
 هو الوجود بمعنى الوجود قبل الوجود او كان الموضوع هو الوجود والمحال
 هو الوجود وكانت النسبة المذكورة عليها كذلك ذواته من الشئ وتبين
 هذا الكلام متضمنا لثبوت الشئ لنفسه ولا يصدق في ذلك ان ليس كذلك

التيه

التيه مورد الاجابة لا يصدق بل يتوقف على تصورهما على تقدير التكون بالارتباط
 وذلك كما في مقصوده المحيطة بالحدوث في النظر ساقط على هذا معنى يكون
 مدار هذا الكلام على انه يكون في المشرق امره صديقا كما حققناه لبعثه
 حيث شئت الى ما هو خارج عنه على زعمه الاول كان بها في رتبة المحل وحيث
 نسب اليه الحدث واذا نسب اليه لم يمتزج الى الموضوع في مفهوم الشئ ونفسه
 كمنعناه كما مر في رتبة امره صديقا في رتبة اليه الحدث واذا فيه الوجود
 الذي اكد قد عرفت اول فيه نظر اما في الثاني الشئ كذا في سبق
 النسبة بين الشئ ونفسه استحقاقا لا يتصور بل قد يصدق العقل وهذا
 المستحق على ذلك ولذلك قالنا ان النسبة التي هي مورد الاجابة والسلب
 النسبة بين الوجود وفيه الوجود لا بين الوجود ونفسه فان ذلك لا يصدق
 بين الاشياء فيه وفيه ان النسبة مطلقا يقتضي سبق هذا الكلام
 على السند على ان يحل ان النسبة لا يصدق هذا المستحق وانما ثابته
 سبق في الكلام على ما يجتهد في المعنى المستحق ثم قال صاحب القبيل نظر في المثال
 خارج عن قانون الوجود لانه المحيطة في الوجود موجود متضمن لثبوت الشئ
 لنفسه ولذا صح ما في موضوع هذه القضية هو الوجود ومجرد الوجود ونفسه
 الوجود الهائي في تقديره لثبوت الشئ لنفسه في تقديره المذكورة مع انه يبي
 غير ذلك في رتبة وجوده معها بنا على اختلاف الكاشي في رتبة النسبة بين الشئ
 ونفسه مستحقا كغيره من مقدماته بل قد فرغ من العلم استلزاما على
 اختلاف الكاشي في هذه رتبة كماله لانهم انهم الوجود وجوده يتضمن

الشيء بالشيء أو كسب اختلاف في جواز البتة بين الشرع ونفسه استغناء
 ولكن احسن من ان يكون قول الشارع انما هو يعبر عنه بالحقبة الحكيمة
 بين الشيء ونفسه كالحرج به بقية البتة التي هي مورد الاحتياج والسلب
 فانه مما يحكم العقل باستحالة البتة الاستغناء بين الشيء ونفسه فان
 مستحالة منه كالحرج به فاحسن ولا انقولنا الزهر ذو وجود لا يتغير البتة
 الحكيمة بين الوجود ونفسه وانما يتغير البتة الاستغناء بينه وبين بقية
 والاول لا في المحسوسات بل في المستغنى عنها كاستحالة الشيء في بقية
 مستحالة البتة لا تخوف من غير ذلك المثال الذي ذكره بل في غير
 في الحقيقة لوجودها لا يتغير وجوده فليس مستحالة فانه قد يصير معنى
 نقيا واثباتا كتحقيقه على البتة في استماعه بقية فانه مستحالة
 غير ذلك في حقيقة استماعه بقية فانه مقتضى ذلك مقتضى الشارع
 قال بعض المعلقين على الشيخ القديم فانه قلت انما يلزم ثبوت الشيء لانه اذا
 بالوجود والموضوع والمحمول شيئا واحدا وهو لا يتغير انما يراو بالموضوع والوجود
 انما هو في المحل المطلق وبالعكس على كلا التقديرين لا يلزم ثبوت الشيء
 قلت لا يمكن ان يراو بالموضوع والوجود والمحمول المطلق او بالعكس على
 كلا التقديرين لا يلزم ثبوت الشيء لانه قلت لا يمكن ان يراو بالموضوع
 الوجود والمحمول في الشيء الذي يستدل به على لزوم التسلسل الوجود بالوجود
 المطلق لا يدل على لزوم وجودية الوجود والمحمول انما يكونه على الاستدلال
 الواسط من كونها سبب الوجود والشيء مستند بالسبب الوجود والمطلق

بجواب

بجواب لا يكون الشيء موجودا بوجوه والشيء مستند بسبب الوجود مع جوار
 كونه موجودا بوجوه في نفسه لا يكونه من الخارج في نفسه ولا حال الشيء
 ارتفاع مطلق الوجود والعدم عنه قال فان قلت مستحالة الخواص بالموضوع
 الوجود المطلق وكنت لا تعلم لزوم ثبوت الشيء لانه لا يكون الوجود ثابتا
 مع الوجود المطلق بالاعتبار في الشيء بغير الوجود حيث هو كونه
 وبغير الوجود حيث هو كونه في الوجود في الوجود حيث هو كونه
 بالاعتبار في نفسه كانه قد يتغير في نفسه وتعلقها لا يكون في كونه ثبوت الوجود
 المطلق واعتبارها في نفسها لا يتحققا واقعا في نفس الامر والمقصود بان
 الوجود في الوجود في نفسه لا ينافي الاحتياج باعتبار المعبر عنه في الوجود
 نقول ليس المراد بالاعتبار بالذات كونه الاعتبار بحسب اعتبار المعبر عنه في الوجود
 بالاعتبار في الوجود بالذات وهو لا ينافي الاعتبار بالمعبر عنه في الوجود
 كما قد كان انما تصور الوجود والذات والمطلق ووجود في الوجود في الوجود
 الوجود في الوجود المطلق ووجود في مطلق في الوجود في الوجود في الوجود
 حقيقة لا اعتبارا فيها مع الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 هو واعتبار في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 معدوم ولا استحالة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 صدقها على ذاتها وهذه كونه نقل الحقيقة في الوجود في الوجود في الوجود
 على انما او لا جنة كغيره لست انما نقول ان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

بقية فبقية الاول ثم بعد ذلك كونه الوجود مبرجوا في الشيء ان الملك قد علمت
الصورة ما يشك كنه او غير ما يشك فأنفع البراءة ثم البراءة في القابل من
عدم لزوم التسلسل على تقدير اعادة الوجود المطبوع في المحل لا في المحل على
تقدير كونه موجودا مطلقا لا بد ان يكون له وجود رتبة على ما هو عليه كما
او خروا ثم يقول الحكم الى الملك الحق او القوي من التسلسل وينبغي ان
الى الوجود خاص لا يكون موجودا املا او لا يفرم فيكونه يعني الموجودات
موجودا كونه جميعا كذلك قوله في العلم سبب الوجود لجميع الوجود
فيلزم ان اراد الاستدلال بالعدم المذكورة وليد هذا المعنى لا يخرج الوجود في الوجود
المذكور بخلافه كونه الوجود موجودا ولا لا يوجد ولا واسطة بينهما
كان متعين على التصديق على الموجود ولا الوجود لا قطعاً بل بثبوت الوجود
ولا على لا معنى ولا يتم صورة الاستدلال في ظاهر كلام المستدل
او يستعمل العلم في السبب فكيف صورة استدلاله على ما هو في المعنى
واذا اورد عليه المتكلم كحاشا الشارع كان المعنى على مقدمة البرهان المستدل
افرك الظاهر انه الموقر له به الى المعنى ما يصدق عليه الوجود
بنا، على ذكره اقتضا، الثبوت فانه المعنى عندكم في حق المعلوم
على المعلوم وحده ولو كان له كما ذكره لم يمتشي لم يقيم المعلوم اليه
لاقتضا، به صدق المقسم عليه من بعضي ثبوت الموضوع ذكره في ظاهر
انهم لم يشكوا فيهم على ما ذكره في النول غير التوقف من القول في السبب
واقضا، احدهما الثبوت ودره الآخر قوله كذا ثم ان لا يكون

پیش

بين متعارين قولنا في الـ النسبة مطلقا نقضي بغيرها وكذا الاستعداد
 لا يبرهن فصل الشخص نفسه لا يكون النسبة في شئ واحد واما واعتبار
 والاي يبرهن ذلك انه كان بين الموضع والمحل النسبة في نفس الامر ليس
 لذلك فانما يبرهن واحد يعني لهذا النسبة في العقل حال الحكم والاي يبرهن
 الغاير بحسب الاعتبار في بحسب الملاحظ سواء كان بعد الصورة والاعتبار
 فقط كما اذا علمنا في نفسه قد تم لا بعد كل شئ على حقيقة بالثبات وانه
 قابل واورث عليه سابقا لاننا لم نجد الصورة والاعتبار بدونه بعد
 المعلوم كما في العقل النسبة اذا النسبة انما يتقبل من الممكن في الصورة
 وادان بعد الصورة والاعتبار بدونه بعد المعلوم لم يكن هناك مكان
 واذا الوضو ذلك المعلوم نارة فثبت انه درك تلك الصورة وهو محو
 تلك الالفاظ واخر حيث انه درك الصورة او اوطحها بالثبات
 او في بعد الممكن واخر من غير صاحب العقل بقوله وثبت ان اول
 نارة لا تقضي العقل النسبة بعد المعلوم لما في حاشي على لغة كقولنا
 اننا في موقعية ضرورة لا يكون في ادنى حظه واما باننا بعد
 الالفاظ الى شئ واحد لا بعد الممكن مطلقا واما ايضا في حاشي بالثبات
 ومنها غير سمع ذلك الكلام فان حاشي على نفسه ليس على انه يكون
 الموضع والمحل نارة احب المعلوم منها ولا يكون الغاير بنفسه الى الموضع
 والالفاظ فالنسبة لا يدرك الا في درك من مجرد بعد الصورة
 والالفاظ الاشئ واحد لا يحصل درك ان لم يدرك كونه ذلك الاشئ

پیش



معنى تارة بهذه الصورة واخرى كذلك او كونه ملحوظا تارة بهذه الالتفات
واخرى كذلك او وصفين متغايرين اقربى او بعيدة في احد الطرفين بوصف وه
بعيدة في الطرف الاخر بوصفا واذ ادركت على هذه الوجه بعد المدرك اذ
يحصل من هذه متغايران فحق على الشيء على نفسه الشيء المدرك لهذه
الادراك او الملحوظ لهذه الملحوظ هو الشيء المدرك بالادراك او الملحوظ
بالملحوظ الاخرى وبتلكا وهما لاهل المدرك في الطرفين مثلا فذلك
الانسان انما يعناه الانسان المدرك بوجه ما كان الانسان المحقق
بب هو الانسان بحيث ينبغي ان يكون الانسان وجه يحوز به الوحدة هو
الانسان المدرك بوجه ما كان الانسان المحقق في الطرفين اذ الحقيقة هي
الانسان وهو يحوز به به الوحدة احد الطرفين وانما كان به القسم
بما على ان يكون في ما في الطرفين في الاصل الملحوظ فيها لى وهما فيهما اذ
لو كان الحكم مثلا بلى وهما في حيث اقرى لم يكن فردا مثلا اذ اختلف
كاتب هؤلاء الانسان العاضد دارت اى وهما بحيث ذات خارجية لم يكن
فردا بى اصلا فانه لم يكن له ذات خارجية اصلا فمفقط ما ذكره او بطل
هو وجود الفردية في محل التراجع وما ذكره ثانيا فانه لم يكن بى ما ذكره
او ما ذكره اذ ادركت تارة بعيدة بالالتهفات بالالتهفات اخرى وذلك
منه اصلى البدليات ولم اذكر انه بعد والالتهفات بوجه بعد المدرك بل
مرفوعا فانه وفردت غير انه لا يحقق له نسبة في العقل لمجموعة والادراك
والالتهفات والظن لم يكن له غرض الا وهم وما قام قول المعصوم



۲۸۱۱۰
۲۷
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲

۲۷۱۳ ۹۹۲

